إشكالية الصدق والكذب في الخبر
بين البلاغة ونظرية الفعل الكلامي

دكتورة

وداد محمد نوفل

مدرس بكلية التربية

جامعة المنصورة

مدخل:

الكلام عن الصدق والكذب قديم قدم الكلام عن الأقوال والأفكار والأشياء؛ فتركيب الألفاظ لجُمل مؤدية لمعنىً يؤدي بالضرورة إلى اتصافها بالصدق والكذب، وذلك ما يذكره أرسطو في قوله "والصدق والكذب إنما يلحق بالمعاني المعقولة، والألفاظ الدالة عليها متى رُكّب بعضها إلى بعض، أو فُصل بعضها من بعض، وأما متى أُخذت مفردة، فإنها ليست تدل على صدق ولا كذب"[1].

وقد استلزم الكلام عن الصدق والكذب في العبارة مجموعة من الموضوعات طرحها أرسطو مثل "الكلام عن الألفاظ التي ينطق بها ودلالتها على المعاني التي في النفس، والحروف التي تكتب ودلالتها أو عدم دلالتها على هذه الألفاظ" [2] وقد تحدث أيضاً عن المعاني الكلية والجزئية التي أسماها "الشخصية" [3] وتحدث عن المعاني المتقابلة بالإيجاب والسلب[4]، وتحدث أرسطو عن هذه المعاني المتقابلة في الزمان الحاضر والماضي والمستقبل [5]، وتحدث عن ارتباط الصدق والكذب بالتحصيل لكل شيء، إما أن يكون موجوداً وإما غير موجود[6].

واتسعت قضية الصدق والكذب وتشعبت، واختلف التناول لها باختلاف الموضوع. وقد انشغل بها العرب في كثير من قضاياهم؛ فقد "شغلت قضية "الصدق والكذب" جانباً غير قليل من اهتمام النقاد العرب" [7].

ونحن في هذا – البحث – معنيون بالصدق والكذب في البلاغة تحديداً في موضوع الخبر في علم المعاني حيث يشكل هذا الثنائي إشكالية كبيرة.

وتعتبر إشكالية الصدق والكذب رديف الكلام عن الخبر في علم المعاني، فلا يمكن أن يُذكر الخبر دون ذكر الصدق والكذب؛ إمّا أن يُحَدّ به الخبر، وإمّا أن يُفرَّق به بين الخبر والإنشاء.

وما دام الصدق والكذب قد اختيرا من قِبل القدماء للحد والتفريق، فالمظنون أنهما الأعرف والأوضح حيث يُعَرّف بهما ويُفَرَّق، لكن اختيار مُسمى الصدق والكذب حداً ومعياراً أوجد كثيراً من الإشكاليات والاختلافات؛ منها ما ارتبط بهذا المعيار نفسه معيار الصدق والكذب بصورة مباشرة، ومنها ما تفرع عنه.

وقد أوجدت الحالة الأولى إشكاليات ترتبط بمفهوم الصدق والكذب ذاته، والواقع الخارجي، واعتقاد المخُبر، والفرق بينه وبين التصديق والتكذيب، بينما استدعت الحالة الثانية الكلام عن إشكالية الصدق والكذب والنسبة ومن ثم فقد فرض هذا التقسيم نفسه في تناولنا لإشكالية الصدق والكذب في الخبر للحديث عنه في ثلاثة أقسام على النحو الآتي: القسم الأول: دراسة إشكالية الصدق والكذب في البلاغة العربية تدرج فيها النقاط التالية:

أ) إشكالية الصدق والكذب.

- الواقع الخارجي.

- اعتقاد المخبر.
- التصديق والتكذيب.

ب) إشكالية الصدق والكذب والنسبة الخارجية.

القسم الثاني: إشكالية الصدق والكذب في نظرية الأفعال الكلامية حيث اهتمت الدراسات التداولية بدراسة اللغة في الاستعمال ودأب فلاسفة اللغة على البحث عن كيفية تفاعل البناء مع الوظيفة فظهر مفهوم الأفعال الكلامية الذي أخذ موقعاً متميزاً في الدراسات التداولية وقد ذهب أوستن مؤسس هذه النظرية وتلميذه سيرل إلى النظر للمنطوقات باعتبارها أفعالاً أدائية تؤدي المعنى بطريقة موفقة أو غير موفقة في محاولة للبعد عن التقسيم التقليدي للكلام في انقسامه إلى خبر وإنشاء وما صاحب ذلك من إشكالية الصدق والكذب ومن ثم يكون هذا الجزء من البحث عرضاً لنظرية الأفعال الكلامية وتقسيمها للكلام وفق ما يؤديه اللفظ من أفعال أدائية والمراحل المختلفة التي مرت بها هذه النظرية عند أوستن وسيرل ومدى مصاحبتها أو تخلصها من إشكالية الصدق والكذب.

أما القسم الثالث من البحث سوف يكون عرضاً لنقاط التلاقي والافتراق في إشكالية الصدق والكذب في الخبر بين البلاغة ونظرية الفعل الكلامي.

(أ) إشكالية الصدق والكذب

- **الواقع الخارجي.**
- **اعتقاد المخبر.**
- **التصديق والتكذيب.**

يُعد موضوع الصدق والكذب هو الأهم والأشهر عند البلاغيين الذين يتناولون موضوع الخبر؛ فقد حصر القدماء تعريفهم للخبر في الصادق والكاذب؛ فقال المبرد عنه "الخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب" [8]. وأورد السيوطي في إتقانه رأياً قال إنه لكثيرين ذكر فيه تقسيمهم للكلام إلى خبر وطلب وإنشاء، وذكر أن معيار الصدق والكذب هو الذي يفرق بين أقسام الكلام السابقة فقال عن أقسام الكلام "وقال كثيرون ثلاثة خبر وطلب وإنشاء، قالوا لأن الكلام إما أن يحتمل التصديق والتكذيب أولا، الأول الخبر، والثاني إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء، وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب"[9].

ويذكر القزويني رأي من يحتكم إلى الواقع الخارجي، ويرى فيه صدق الخبر في مطابقة حكمه للواقع الخارجي، وكذبه في عدم المطابقة فيذكر عن الخبر "أنه منحصر فيهما، ثم اختلفوا فقال الأكثر منهم: صدقه مطابقة حكمه للواقع، وكذبه عدم مطابقة حكمه له. هذا هو المشهور وعليه التعويل"[10].

وقد فرق السيوطي بين الإنشاء وبين الطلب في قوله "والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء، وأن معنى اضرب مثلاً هو طلب الضرب مقترناً

بلفظه، وأما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الضرب لا الضرب نفسه"[11] وذكر أيضاً ما يكون من ألفاظ الإنشاء الطلب في الماضي ومنها "بعت واشتريت وغيرهما من ألفاظ العقود، إذ هو عبارة عن إيقاع الفعل بلفظ يقارنه في الوجود" [12] وعلى أن تحديد الخبر بأنه هو ماله واقع يطابقه فيكون صادقاً، أو لا يطابقه فيكون كاذباً، لم يكن تحديداً حاسماً جازماً، إذ إن "الأخبار المستقبلة كلها ليس لها واقع تطابقه، أو لا تطابقه سواء أكانت مصدرة بدليل استقبال كالسين وسوف ولن وغيرها كقوله تعالى ((وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنْقَلَب يَنْقَلِبُونِ)) و ((فَسَوْفَ يأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ ويُحِبُّونَهُ)) و ((وَلَنْ يُخْلِفَ اللهُ وَعْدَهُ)) أم لم تكن مصدرة بدليل استقبال نحو قوله: ((يَوْمَ يُحْمىَ عَلَيْهَا فيِ نَارِ جَهَنَّمَ)) و ((ف اللهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً)).

ومن ذلك الأخبار التي تحمل حكماً شرعياً مثل: "يعيد صلاته" في جواب من سأل عمن أفطر في نهار رمضان عمداً، ومن ذلك أيضاً الأخبار التي تحمل معنى الطلب مثل آمرك بكذا، وأنهاك عن كذا، وأسألك عن كذا، وأرجو أن تفعل، ويجب أن تفعل، فهي عندهم من الخبر، لا من الإنشاء، وليس لها واقع تطابقه أو لا تطابقه"[13].

وإن كانت هذه من الحدود المهمة في الخلاف حول معيار الصدق والكذب في الخبر وارتباطه بالواقع الخارجي، إلا أن الأمر قد داخله كثير من الخلافات عند البلاغيين والفقهاء بسبب التأثر بالعلوم الفلسفية، ويؤكد أحمد مطلوب ذلك في حديثه عن الخبر فيقول: "ولكن البلاغيين المتأخرين عادوا في بحثه إلى منهج المتكلمين، وأدخلوا فيه المباحث الفلسفية والعقائدية"[14].

وبتأثير تلك المباحث الفلسفية والعقائدية زاد الخلاف فوجدناه حول المفهوم والحدود التي تحكم الصدق والكذب ليدخل المُخبر واعتقاده مهيمنا على الحكم وموجها له مثلما نجد عند النظام الإمام المعتزلي المتوفى عام 235هـ حيث يرى في الخبر أن "صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صواباً كان أو خطأ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له"[15].

ويضع النظام اعتقاد المُخبر معياراً للحكم بالصدق طالما أنه يعتقد ذلك، حتى وإن خالف الواقع، وعلى هذا "يكون قول القائل "السماء تحتنا" صدقاً إذا كان يعتقد ذلك، ويكون قوله "السماء فوقنا" كذباً إذا لم يعتقد ذلك"[16].

وبالرغم من أن النظام يجعل معيار الحكم على الخبر بالصدق أو الكذب هو اعتقاد المخبر حتى وإن خالف الواقع الخارجي، فإن هناك الشك عند المخّبر حيث يكون واسطة بين الكذب والصدق، وعلى هذا فلا ينحصر الخبر في الصدق والكذب؛ لأن الخبر يقوم – هنا – على الظن، وليس الجزم لوجود تلك الواسطة "بينما يرى البعض أن كلام المشكوك فيه ليس خبراً لأنه لا نسبة له في الاعتقاد؛ إذ أنه لا اعتقاد للشاك"[17].

ولا يُقرّ فريق آخر ومنهم الرازي 544 – 606هـ بالواسطة فيقول "فإن أريد بالصدق الخبر المطابق – كيف كان – وبالكذب: الخبر غير المطابق – كيف كان – : وجب القطع بأنه لا واسطة بين الصدق والكذب"[18].

وقد كثرت الآراء وتشعبت في إشكالية الصدق والكذب، واعتقاد المخبر والمطابقة، وعرضت لها معظم كتب البلاغة والفقه التي تحدثت في

موضوع الخبر؛ إذ لا يمكن أن يمر عليها البليغ أو الفقيه دون تبني رأي منها.

وللجاحظ رأي له أهميته في محاولة الخروج من هذه الإشكالية؛ فينكر الجاحظ أن ينحصر الخبر في الصادق والكاذب فقط ويرى "أنه ثلاثة أقسام: صادق، وكاذب، وغير صادق ولا كاذب؛ لأن الحكم إما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه، وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه.

فالأول – أي المطابق مع الاعتقاد – هو الصادق.

والثالث – أي غير المطابق مع الاعتقاد – هو الكاذب.

والثاني والرابع – أي المطابق مع عدم الاعتقاد، وغير المطابق مع عدم الاعتقاد – كل منهما ليس بصادق ولا كاذب.

فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده، والكذب عدم مطابقته مع اعتقاده. وغيرهما ضربان: مطابقته مع عدم اعتقاده، وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده"[19].

ولعلّ غرض الجاحظ بخروجه عن انحصار الخبر في الصادق والكاذب والتوجه إلى المخُبر واعتقاده هو – من وجهة نظره – حل لإشكالية الصدق والمطابقة، والكذب وعدم المطابقة؛ بأن يكون هناك ما يطابق الواقع بالرغم من عدم اعتقاده، أو مالا يطابق الواقع الخارجي مع اعتقاده، حتى تتوفر المساحة الكبرى في الفصل بين الأخبار الإلهية والأخبار البشرية فكان اهتمامه بالمُخبر وما يعتقده دون الوقوف عند الواقع الخارجي فقط.

إلا أن هذه المخارج التي أوجدها الجاحظ كانت سبباً لكثير من الخلافات والمناقشات الثرّية حول رأيه وحول اعتقاد المخبر في إشكالية الصدق والكذب(*).

ونجد مجموعة أخرى من الآراء قد شُغلت في إشكالية الصدق والكذب بزوايا أخرى، منهم على سبيل المثال الرازي والسكاكي وابن فارس.

فنجد الرازي مشغولاً بالصياغة في التعريف والردود والاعتراضات عليها ذاكراً عن حد الخبر أموراً ثلاثة "الأول: أنه الذي يدخله الصدق أو الكذب، والثاني: أنه الذي يحتمل التصديق أو التكذيب، والثالث: ما ذكره أبو الحسين البصري – وهو: أنه كلام يفيد – بنفسه – إضافة أمرٍ من الأمور إلى أمر من الأمور – نفياً أو إثباتاً"[20].

ويذكر الرازي أن هذه التعريفات رديّة ويذكر رأي المعترضين من ثلاثة أوجه [21]: أولها: ما يخص الصياغة في ذكر كلمة "أو" حيث تكون للترديد، وبناءً عليه فإن الخبر الواحد لايكون صدقاً وكذباً معاً، والثاني: أن كلام الله – عز وجل – لا يدخله الكذب، ومن ثم فهو خارج عن هذا التعريف، والثالث: الخبر الذي يحمل شكلاً صحيحاً في الصياغة، ولكنه كاذب وغير صادق في مطابقته للواقع مثل "محمد ومسيلمة كاذبان" فإن هذا خبر مع أنه ليس بصدق ولا كذب.

ولا ينتهي الأمر عند هذا الحد، فمثلما ذكر الرازي الرأي في حد الخبر والآراء المختلفة فيه، وذكر هذه الاعتراضات عليه، فإنه – أيضاً – يذكر الإجابة عن هذه الاعتراضات، ثم الاعتراضات عن هذه الإجابة[22].

أما السكاكي ت 626هـ فإنه يرجع أمر الصدق والكذب في الخبر إلى "العقل" الذي لا خلاف – عنده – في معرفته بالصادق والكاذب، حتى وإن كان عند الطفل الصغير الذي ليس لديه أدنى فكرة عن العلوم والتعريف والحدود يقول: "أما في الخبر، فلأن كل أحد من العقلاء ممن يمارس الحدود والرسوم، بل الصغار الذين لهم أدنى تمييز يعرفون الصادق والكاذب بدليل أنهم يصدقون أبداً في مقام التصديق، ويكذبون أبداً في مقام التكذيب"[23].

ويخرج ابن فارس ت 395هـ برأي آخر له وجاهته على ما فيه من العموم في تقسيمه للخبر يقول عنه "هو إفادة المخاطب أمراً في ماضٍ من زمان أو مستقبل أو دائم نحو: قام زيد، وقائم زيد، ثم يكون واجباً وجائزاً وممتنعاً، فالواجب قولنا: النارُ مُحْرِقة، والجائز قولنا: لقى زيدٌ عمراً، والممتنع قولنا: حَمَلْتُ الْجَبَل"[24].

وْيَحكّم ابن فارس العقل مع طبائع الأشياء في هذا التقسيم؛ فالنار طبيعتها الإحراق ولا يمكن أن تكون إلا ذلك، وبالتالي فالخبر هنا واجب، ولقاء زيد بعمر قد يتم أو لا يتم لأي سبب من الأسباب وبالتالي فهو جائز، وحملت الجبل تنافي العقل لطبيعة الجبل الذي لايمكن حمله بأي حال من الأحوال فالخبر – هنا – ممتنع.

وقد جعل ابن فارس هذه الأخبار تتحرك في رحابة من الأزمنة الماضي أو الحاضر أو المستقبل وتنحو بعض الآراء نحو ابن فارس بعيداً عن مأزق الخبر وارتباطه بالمخُبر والواقع الخارجي وما يسفر عنه من

أخبار تبدو مقبولة في تركيبها وهيئتها، لكنها مرفوضَة فيما تحمله من فكر؛ فينظر إلى الخبر في نفسه دون ارتباط بشيء ليكون الخبر هو "كلام يحتمل الصدق والكذب لذاته"[25].

إلا أن الآراء السابقة – على أهميتها – في محاولة الخروج بالخبر من شرنقة الصدق والكذب لم يكن لها الصوت المسموع، ولا نجدها محوراً مهماً يقف عنده القدماء والمحدثون مثلما وجدنا في ارتباط الخبر بالواقع الخارجي أو باعتقاد المخبر، أو ما سنجده من ارتباط الصدق والكذب بالتصديق والتكذيب.

فقد تعددت الآراء الخلافية في إشكالية الصدق والكذب وارتباطها بالتصديق والتكذيب؛ في كونها أمراً واحداً، أو أمرين مختلفين؛ فنجد من لا يذكر الصدق والكذب في حديثه، ولكنه يكتفي بالتصديق والتكذيب باعتبارهما معنى واحداً ذكر أحدهما يُغني عن ذكر الآخر. وذلك فيما يُورده المبرد عن الخبر بأنه "ما جاز على قائله التصديق والتكذيب"[26].

وهذا ما ذكره السيوطي – أيضاً – حينما قال عن الكلام أنه "إما أن يحتمل التصديق أو لا، الأول الخبر، والثاني إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء"[27].

وبينما يذكر السكاكي أن من استخدم التصديق والتكذيب وترك الصدق والكذب لا تعنى شيئاً مختلفاً سوى أنه وسع دائرة الاستخدام فيقول "ومن ترك الصدق والكذب إلى التصديق والتكذيب ما زاد على أن وسع الدائرة"[28].

يعترض القاضي أبو بكر على كلام السكاكي ويُشغل بـ "أو" في حديثه عن الخبر، فالخبر عنده هو "الكلام الذي يدخله الصدق والكذب فأورد عليه أنه يستلزم اجتماعهما في كل خبر، وخبر الله تعالى لا يكون إلا صادقاً، وأن كل خبر لا يجتمع عليه الصدق والكذب"[29].

وأجاب القاضي أنه قد صح دخول الصدق والكذب على الخبر الواحد من الناحية اللغوية وينشغل القاضي بـ "أو" فيقول: "بأنه قد صح دخوله لغة وأورد عليه أنه دور؛ لأن الصدق هو الموافق للخبر، والكذب نقيضه، فتعريفه به دور، وقيل الذي يدخله التصديق أو التكذيب فورد عليه سؤال الدور واستعمال "أو" في الحدود، وجواب الثاني أن الترديد في أقسام الحدود لا في أقسام الحد، وقال السكاكي إن صاحب هذا الحد ما زاد على أن وسّع الدائرة، قلت بل زاد؛ لأنه سلم عن السؤال الأول"[30].

وهناك من يعتقد أنهما أمران مختلفان، ومنهم القرافي الذي يقول: "أما الخبر فهو المحتمل للتصديق والتكذيب لذاته، والتصديق هو قولنا له صدقت، والتكذيب هو قولنا له كذبت، وهما غير الصدق والكذب؛ فإن التصديق والتكذيب هو قول وجودي مسموع، والصدق يرجع إلى مطابقة الخبر، والكذب يرجع إلى عدم مطابقته فهما نسبة وإضافة، والنسب والإضافات عدمية، فوقع الفرق بينهما بالوجود والعدم"[31].

ويُعد رأي القرافي من الآراء المهمة التي لم يُلتفت إليها أو هو – في رأينا – لُب الخلاف بين الصدق والكذب، والتصديق والتكذيب؛ فيذكر القرافي أن الصدق يرجع إلى مطابقة الخبر، والكذب يرجع إلى عدم

مطابقته؛ أي أنه يرجع إلى مطابقته للحقيقة، أو عدم مطابقته للحقيقة للمُخْبَر عنه.

فالصدق والكذب شيء في ذات الخبر عَدَمِي غير مُعَلن، يحمل في داخله النسبة والإضافة إلى الصدق والكذب، لكنها لا تظهر إلا بعد أن يصدر الحكم عليه، وحينما يصدر متلقو الخبر حكمهم يكون ذلك تحققاً صريحاً يوجد في تصديق ذلك الخبر أو تكذيبه وذلك في مثل قولنا: هبطت الطائرة في المطار، فالحكم الذي في هذا الخبر عَدَمي لا يظهر فيه الصدق بمطابقته لحقيقة هبوط الطائرة في المطار صدقاً، ولا يظهر فيه كذبه بعدم هبوط الطائرة إلى أن يتحقق التأكد من ذلك عند متلقى الخبر بقوله صَدَقت، أو كَذَبتَ بتحقق مسموع لتصديق الخبر أو تكذيبه فينتقل الخبر حينئذ من العدم إلى الوجود بتصديق أو تكذيب صريح مسموع.

ولعلي في هذه القضية الجدلية الخلافية أرى أن الصدق والكذب أمر مختلف تماماً عن التصديق والتكذيب؛ إذ إن الصدق والكذب أمر خاص بالخبر نفسه، بالخبر في ذاته، ولهذا يُلحق به أخبار الله سبحانه وتعالى التي لا تكون إلا صادقة.

أما التصديق والتكذيب فهو أمر خاص بالمتلقى وحكمه على ذلك الخبر؛ حيث يختلف حكمه على ذلك الخبر باعتقاده هو، أو بالواقع الخارجي، أو بعوامل أخرى مختلفة مثل شخصية متلقى الخبر وثقافته ومذهبه، ومدى اقتناعه بالخبر، ولأن الحكم على الخبر أصبح – هنا –

مرتبطاً بمتلقى الخبر، فإن متلقى الخبر قد يُصدر حكماً بالتكذيب – مثلاً – على خبر صحيح أو العكس مثال ذلك قولنا:

هذه الفتاة ذات خلق.

هذا الخبر قد يتفق معه المتلقى في رؤيته لهذه الفتاة بأنها على خُلق فيكون الخبر عنده تصديقاً. وقد تختلف وجهة نظر متلقٍ آخر إزاء تلك الفتاة لمعرفته عنها ما يشوب أخلاقها فيكون تلقيه للخبر – في هذه الحالة – تكذيباً له، ولعل تاء المفاعلة تساعد في ترجيح هذا الاتجاه.

وقد تبين – لنا – في الصفحات السابقة مدى الارتباط المباشر بين إشكالية الصدق والكذب والواقع الخارجي، واعتقاد المخبر، والتصديق والتكذيب؛ إذ لم يقف هذا الارتباط في هذه الإشكالية عند ثنائي الصدق والكذب فقط بل إن كل محاولة للخروج من هذه الإشكالية كان نتاجه إشكالية جديدة بين الصدق والكذب، وبين الواقع الخارجي أو اعتقاد المخبر أو التصديق والتكذيب، وقد أنتج الكلام عن الواقع الخارجي واعتقاد المخبر قضية خلافية أخرى تفرعت عنهما وهي قضية النسبة الخارجية التي ينبغي التوقف عندها للنظر فيما بينهما.

(ب) إشكالية الصدق والكذب والنسبة الخارجية:

يتدرج الكلام عن النسبة في مستويات وموضوعات متعددة؛ فنجد ذلك التعريف المختزل الذي يعتمد على مطابقة الواقع مع قيامها فرقاً بين الخبر

والإنشاء في قول القزويني "الكلام إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أو لا يكون لها خارج، فالأول الخبر والثاني الإنشاء"[32].

ويوضح التفتازاني أن النسبة الخارجية تكون ثبوتية بمطابقة الواقع الخارجي، أو سلبية بعدم المطابقة ويربط النسبة الخارجية بالزمن فيذكر أنها تكون في أحد الأزمنة الثلاثة "أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية (تطابقه) أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن يكونان ثبوتيين أو سلبيين (أو لا تطابقه) بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية أو بالعكس (فخبر)"[33].

ويبين ابن يعقوب المغربي في شرحه لكلام القزويني العلاقة بين النسبة وبين الصدق والكذب بطريقة مفصلة فيقول معلقاً على تعريفه "أي فذلك الكلام الذي له تلك النسبة خبر، وذلك كقولنا زيد قائم، فهذا كلام له نسبة مفهومة، وهي اتصاف زيد بالقيام في الخارج، ثم القيام بالنسبة إلى ذات زيد خارجاً إما أن ينتسب له على وجه الاتصاف به، فتكون النسبة مطابقة لما فهم من اللفظ فيكون الكلام صدقاً، أو تكون النسبة بين القيام وزيد نسبته الانتفاء بأن لا يتصف زيداً بالقيام فيكون الكلام كذباً، فقد ظهر أن هذا الكلام له نسبة على وقوعها خارجاً وفي نفس الأمر نسبة أيضاً، أي معنى في الخارج يطابق فيصدق الكلام، أو لا يطابق فيكذب، فهذا الكلام حينئذ خبر" [34]. فهنا لايقصر ابن يعقوب المغربي الخبر على اشتماله النسبة بينه وبين الواقع الخارجي فقط، لكنه يربط ذلك بمطابقة هذه النسبة لما ينتسب إلى الخبر فيما يذكر من صفات فإذا تحققت هذه الصفات في

الخبر كان الخبر صادقاً، وإذا لم تتحقق هذه الصفات وانتفت كان الخبر كاذباً.

وفي حاشية الدسوقي على شرح السعد يذكر كلاماً مستفيضاً عن النسبة فيذكر أقسامها يقول: "أعلم أن النسب ثلاثة: كلامية وذهنية وخارجية" [35]. فيذكر الفروق بينهما، وكيف يقوم كل نوع من أنواع هذه النسبة في ذهن المتكلم أو تصوره أو الواقع الخارجي. ويبين الفروق بين هذه النسب بحالات مختلفة بين المتكلم والواقع الخارجي يقول: "فالأولى تعلق أحد الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام وتصورها وحضورها في ذهن المتكلم هو النسبة الذهنية، وتعلق أحد الطرفين بالآخر في الخارج خارجية فإذا قلت زيد قائم فثبوت القيام لزيد يقال له نسبة كلامية باعتبار فهمه من الكلام وذهنية باعتبار ارتسامه في الذهن وحضوره فيه، ونسبة خارجية باعتبار حصوله في نفس الأمر، فالأولى والثانية قائمة بأحد الطرفين، والثانية قائمة بذهن المتكلم"[36].

ويمكن أن نمثل للنسبة بأنواعها المختلفة وعلاقتها بالمتكلم وذهنه وتصوره والواقع الخارجي والصدق والكذب بهذا المثال:

الشمس ساطعة

يتضمن هذا الخبر:

– نسبة كلامية: تتضح في معنى سطوع الشمس أو نسبة السطوع إلى الشمس.

– نسبة ذهنية: تتضح في تصور سطوع الشمس، أو تصور نسبة السطوع إلى الشمس، وتقوم هذه النسبة في ذهن المتكلم.

– نسبة خارجية: تتضح في سطوع الشمس الحادث في الواقع المُشاهد، وإذا طابقت النسبة الخارجية الواقع الذي تخبر عنه كان ذلك صدقاً وإن لم تطابق النسبة الخارجية الواقع الذي تخبر عنه كان ذلك كذباً.

ويذكر الدسوقي رأيه في مسألة خلافية أخرى، وهي قيام النسبة الكلامية بنفس المتكلم أو تعلقها به أو إدراكه لها فيقول: "وقد يُجاب بأن المراد بقيام النسبة الكلامية بنفس المتكلم إدراكها لها لا أنها صفة لها متحققة فيها، فهو قيام علم وإدراك لا قيام تحقق كقيام البياض بزيد مثلاً، وبهذا اندفع أيضاً ما يتراءى من التنافي بين قوله قائمة بنفس المتكلم المقتضي لقيامها بنفسه، وقوله وهي تعلق... إلخ المقتضى لقيامها بأحد الطرفين"[37].

على أن الدسوقي لا يقف عند حد النسبة الكلامية في نفس المتكلم، ولكنه يناقش فكرة جدلية أخرى وهي هل تقوم النسبة الكلامية **بنفس** المتكلم، أم تتعلق بها على جهة العلم أم على جهة الإدراك، ولاشك أن لكل حالة من هذه الحالات مايخصها في الحكم عليها بالصدق أو الكذب، فإذا كان الوقت فصل الشتاء وكان الخبر "الجو بارد" فهل يكون الخبر صادقاً لأنه فصل الشتاء وصفة البرودة متحققة فيه؟ أم لأن متلقى الخبر يدرك ذلك من خلال

ما يشعر به من برودة؟ ليخلص الدسوقي بأن صدق الخبر مرتبط بالأمرين معاً العلم والإدراك.

ثم يزيد الدسوقي مستشهداً برأي العدوي وغيره "أن قيام النسبة التي يشتمل عليها الكلام بالذهن من قيام العرض بمحله كقيام العلم والإرادة بمحالهما وهو النفس، فالقائم بالذهن هو نفس النسبة الكلامية لا علمها، فهي صفة موجودة في ذهن المتكلم وجوداً متأصلاً كسائر صفات النفس كالعلم والإرادة، وهذا محمول على أن المراد بالنسبة الكلامية في الخبر إيقاع التعلق، أي إدراك أن ذلك التعلق مطابق للواقع، وانتزاعه أي إدراك أنه غير مطابق للواقع، وأما في الإنشاء، فالمراد بها الطلب، ولا شك أن الإيقاع والانتزاع والطلب أمور موجودة في النفس قائمة بها على أنها صفات لها، لا على أنها معقولة لها حاصلة على صورتها فيها للقطع بأنه لا يحتاج في التصديق إلى تصور الإيقاع والانتزاع بأن الموجود في نفس من قال: اضرب طلب إيجاد الضرب لا مجرد تصوره، وهذا لا ينافى ما قرره شيخنا، لأن مراد بالنسبة الكلامية القائم بالذهن صورتها وظلها التعلق، ومراد الشارح بالنسبة الكلامية القائمة بالنفس بذاتها، لا ظلها المسمى بالتصديق عند الحكماء"[38].

ويظهر – هنا – الاختلاف في قيام النسبة الكلامية في النفس أو في الذهن، وأن وجودها في ذهن المتكلم يكون وجود إدراك أي مطابقة للواقع، أو وجود انتزاع أي غير مطابقة للواقع، ويشرح الدسوقي في حاشيته كيف يكون للكلام نسبة خارجية حاصلة بين الطرفين في الخارج "أي في الواقع

ونفس الأمر مع قطع النظر عما يفهم من الكلام، وذلك كما في قولك زيدٌ قائم، فإن ثبوت القيام لزيد يقال له نسبة كلامية باعتبار فهمه من الكلام، وذهنية باعتبار ارتسامه في الذهن، وخارجية باعتبار الحصول في نفس الأمر"[39].

هكذا نجد أن الشيء الوحيد الذي اتفق عليه البلاغيون والفقهاء واللغويون في الصدق والكذب هو أن الصدق والكذب أمر يخص الخبر ولا يخص الإنشاء، وفيما عدا ذلك تعددت آراؤهم واختلفت حول الصدق والكذب في الخبر بدرجة أحدثت إشكالاً تعددت مظاهره في اختلاف الآراء التي تعرضت لهذه القضية فكان ما وجدناه من ارتباط إشكالية الصدق والكذب بالواقع الخارجي، وبالمخُبر واعتقاده، والتصديق والتكذيب، وما تفرع عن ذلك من ارتباط الواقع الخارجي واعتقاد المخبر بالنسبة الخارجية.

وبالرغم من هذا الثراء الفكري الذي ظهر أثره فيما لدينا من كتب التراث في هذا الموضوع فإننا لا نجد التناول له في العصر الحديث يخرج عما قاله القدماء بذكر آرائهم المختلفة أو تبني رأي من الآراء.

على أن إشكالية الصدق والكذب لم تختص بها البلاغة في اللغة العربية فقط، لكنها وُجدت في الآداب الأوربية أيضاً، وقد شغلت هذه القضية بعضاً من اللغويين الأوربيين في العصر الحديث، وحاولوا الخروج من تلك الإشكالية في الصدق والكذب بوضع تقسيمات أخرى للكلام لا تعتمد على الخبر والإنشاء، لكنها تعتمد على ما يؤديه الكلام من أفعال فيما يسمى بنظرية "الفعل الكلامي"، وسوف نرى من خلال عرضها كيف حاول

مؤسسوها أوستن وسيرل حل إشكالية الصدق والكذب من خلال نظرية الفعل الكلامي.

إشكالية الصدق والكذب
ونظرية الفعل الكلامي

تهيمن الدراسات اللسانية بقوة في أيامنا تلك على غيرها من الدراسات المعرفية، وتجئ الدراسات التداولية بوصفها تياراً حديثاً من تلك اللسانيات التي تهتم بدراسة اللغة في الاستعمال في سياقات مختلفة ليكون هدف الخطاب هو الاتصال عن طريق اللغة.

وقد بدا – حتى وقت قريب أنه من الممكن رسم حد فاصل وإن كان مبهماً بين علماء اللغة وفلسفة اللغة؛ تناول علماء اللغة الحقائق العلمية للغات البشر الطبيعية، وتناول فلاسفة اللغة الحقائق الفكرية التي تكمن وراء أية لغة محتملة أو نظام اتصال"[40].

ولكن الموقف قد تغير مؤخراً؛ حيث دخل علماء اللغة مناطق عمل اقتصرت من قبل على فلاسفة اللغة فقط فأصبح التعاون بينهما مثمراً خصوصاً في دراسة أهم المسائل في اللغة: كيف يتفاعل البناء مع الوظيفة؟"[41]. فظهر مفهوم الأفعال الكلامية الذي أخذ موقعاً متميزاً بين الدراسات التداولية في الغرب، وسوف نعني بعرض هذه النظرية عند مؤسسها أوستن وتلميذه سيرل بتركيز أكبر على إشكاليات الصدق والكذب – موضوع بحثنا – وليس التركيز على عرض النظرية ذاتها إذ تكفلت أبحاث وكتب أخرى بذلك.

أوستن وإشكالية الصدق والكذب:

ظهر الفيلسوف الانجليزي جون لانجشو أوستن John Langshaw Austin الذي يصح أن تعتبر نظريته في أفعال الكلام "أول محاولة جادة تتجاوز بالفعل الطرح الأرسطي في كتابه الخطابة، للقول الخطابي، والدراسة البلاغية بإعادة تنظيم منطق اللغة الطبيعية على ضوء الدراسات اللسانية المعاصرة"[42]. وقد شغلت إشكالية الصدق والكذب أوستن في حديثة عن نظريته للفعل الكلامي، بل إن هذه النظرية قد ظهرت كرد فعل لما أسماه أوستن المغالطة الوصفية Descriptive Fallacy والذي يتمثل في أنه "عادة ما يتم استخدام الجملة التي تحوي معلومة معينة يجب الإفصاح عنها لوصف حالات لعلاقة، أو لوقائع بطريقة تنقل الواقعة بنوع من الصدق، أو تنقلها من خلال وصف غير صادق" [43] ولكن أوستن خرج عن هذا الثنائي في الحكم على المعلومة في الجملة بأنها إما صادقة أو كاذبة "وأشار إلى أن هنالك العديد من الجمل الصريحة التي لا تصف ولا تقرر ولا تنقل أي حادثة، لذا فإنه من غير المجدي السؤال حول مدى صحة الجملة ذاتها أو خطئها"[44].

حل إشكالية الصدق والكذب عند أوستن:

تعمق بعد ذلك – عمل أوستن فأخذ يكشف عن التعارض بين نوعين من المنطوقات:

1 – المنطوقة التقريرية[*] Constative Utterances:

"ونوع أخر يتشابه مع النوع الأول تشابها ظاهرياً في البنية، غير أنه لا يقوم بالوظيفة التي يقوم بها هذا النوع، أي تقرير أو تصوير العالم

الخارجي. ومع ذلك لايمكن الزعم بأن هذه المنطوقات خالية من المعنى"[45].

إذن فعمل أوستن ليس في الجمل التي تصف أو تقرر أو تنقل حادثة

مثل (1) الشمس ساطعة. الاختبار صعب.

(2) نجح محمد. أحب الفاكهة.

(3) أقلعت الطائرة / اصطدم قطاران للبضائع في طريق مطروح اليوم.

لأن هذه الجمل ينطبق عليها معيار واحد فقط هو معيار الصدق والكذب.

2 – المنطوقات الأدائية Performative Utterances:

هذا النوع من المنطوقات كما ذكر أوستن يكون فيه لفظ هذه الجمل عبارة عن أداء أو جزء من أداء لعمل معين وليس وصفاً"[46].

وذكر مجموعة أمثلة منها:

1 –أقبل هذه المرأة زوجة لي.

2 –أُسمي هذه السفينة الملكة اليزابيث.

وتنطبق هذه الجملة عندما يقوم شخص بكسر زجاجة على سارية سفينة جديدة عند افتتاحها.

3 –أوصي بساعتي هذه لأخي بعد موتي.

وذلك كما يكتب بالوصيات.

4 –أراهنك بستة بنسات بأنها ستمطر غداً[*]

فقد انطلق عمل أوستن من أن لفظ العديد من الجمل الصريحة يأتي بوصفه أداء لعمل ما "مثل إقرار حقيقة أو رأي، أو إثبات، أو إنكار شيء ما أو التنبؤ بشيء ما، أو طلب شيء ما أو سؤال أحد الأسئلة أو إصدار أمر، أو إعطاء نصيحة أو تصريح، أو تقديم عرض، أو وعد بشيء ما، أو إلقاء التحية، أو تقديم الشكر، أو تقديم واجب العزاء، أو إعلان قرار إمبراطوري، وما إلى ذلك لأن قائمة عملية أفعال الكلام طويلة وممتدة، وربما تكون لا تحصى"[47].

إن ما يتحدث عنه أوستن هو جزء أو نوعية من الجمل الخبرية لا ترتبط بقبولها للصدق والكذب لأنها لا تصدق ولا تقرر ولا تنقل أي حادثة، وإنما هي جمل يراد بها أداء لفعل ويمكن تصنيف كلام أوستن في حديثه عن الجمل الأدائية إلى ثلاثة معايير يمكن تقسيمهم على هذا النحو:

1 - معيار لغوي: وقد توصل أوستن لقسمين أساسيين لتحديد هذه الجمل الأدائية وفق المعيار اللغوي:

القسم الأول:

"اشتمال الجملة على فعل بصيغة المعلوم للمتكلم المفرد" first person singular present indicative active في مقابل ما اشتمل على فعل بصيغة المضارع أو لغير المتكلم فـ "أعدك بكذا" التي هي بصيغة المضارع المعلوم للمتكلم المفرد وتفيد الإنشاء[*]، أما "لقد وعدوك بكذا" التي

هي لغير المتكلم المفرد، وكذلك "لقد وعدتك بكذا" التي هي لغير المضارع فإنها تدل على الخبرية لا على الإنشائية[48].

القسم الثاني:

اشتمال الجملة على فعل بصيغة المبني للمجهول Passive form بضمير المخاطب أو الغائب Second or third person مثل "المسافرون مُنذرون بوجوب العبور بطريق الجسر فقط"، أو ما تشتمل عليه الوثائق من القول "بموجب هذا أنت مفوض بكذا"[49].

وفي حديث سيرل عن أهمية الفعل الكلامي عند أوستن يقول: "ومما يدفعني للاعتقاد بمدى أهمية دراسة الأفعال الكلامية أو كما يسمونها أحياناً أفعال اللغة أو الأفعال اللغوية في فلسفة اللغة هو أنه من المهم لأي اتصال لغوي أن يتعلق بالفعل اللغوي، فما يكوّن الاتصال اللغوي هو إصدار الإشارة في أداء الفعل الكلامي، وليس كما يعتقد البعض الرمز أو الكلمة أو الجملة أو أشكالها" [50]. ويعتبر سيرل الفعل الأدائي هو "إصدار الجملة المعينة وهي أصغر وحدة للاتصال اللغوي"[51].

وفي الخروج عن تقسيم الصدق والكذب بين الخبر والإنشاء يكون ذلك التقسيم الذي يختص بنوع من الجمل هو المعيار فيما تؤديه هذه الجمل من أفعال فـ "هناك عدة أنواع من الأفعال المرتبطة بالفعل الكلامي النموذجي الذي يشترك فيه المتحدث والمستمع والجملة الصادرة عن المتحدث حالما حرّك فكيه ولسانه مُصدِراً الأصوات، وبدورها تؤدي تلك

الأصوات وظيفتها في إعلام أو إثارة أو ملل المتلقى. كما قد يؤدي بعض الأفعال... وسيؤدي أفعالاً أخرى في شكل جمل مثبتة أو أسئلة أو صيغة الأمر مقرراً ومحبياً، ومحذراً"[52].

2 - **معيار تقييمي:** وضع أوستن معياراً آخر غير معيار الصدق والكذب يقيم به الجمل الأدائية للتمييز بينها وبين الجمل التقريرية "حيث تبين أن هذه الألفاظ هي الوحيدة التي تقبل الصدق أو الكذب، أما الأدائية فهي عبارة عن ألفاظ موفقة Happy* أو غير موفقة Unhappy"[53].

3 - **معيار شرطي: الصحة والخطأ – الاعتقاد الصادق** : وضع أوستن شروطاً تحقق الفعل الأدائي وهي شروط الملاءمة Felicity Conditions وسنجد أن شروط الملاءمة تتوقف على أمرين هما الصحة والخطأ، والاعتقاد الصادق لدى المتكلم، فقد ذكر أن "معيار الحكم على أن اللفظ الأدائي يحمل قيمة الأداء الموفق مرتبط بالظروف التي لفظت بها الجملة، والتي يجب أن تكون ظروفاً ملائمة، وأما إذا كان اللفظ الأدائي غير موفق، فهذا يدل على أن هناك خطأ قد حدث فيما يتعلق بالجملة، والظروف التي لفظت فيها" [54]. وكان ذلك "إيذاناً بإخفاق الأداء Misfire"[55] والمخالفات Infelicities.

واختلاف المنطوقات الأدائية عن المنطوقات التقريرية جعلت "الوظيفة الأساسية للمنطوقات الأدائية ليست التطابق مع الواقع، فلا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب" [56]، ومن ثم وضع أوستن شروط الملاءمة [*] للأفعال الأدائية وهي:[57]

1 - يجب أن يكون الموقف مقبول بشكل عام، وهذا يعني لفظ عبارة محددة من شخص محدد في موقف وظروف محددة، للخروج بأثر محدد.

2 - يجب على كل المشاركين في هذا الموقف القيام بالإجراء المطلوب بطريقة تامة وصحيحة.

3 - إذا كان الموقف يتطلب أن يحمل المشاركون أفكاراً ومشاعر ونوايا محددة فهذا يوجب على هؤلاء المشاركين حمل مثل هذه الأفكار والمشاعر والنوايا.

4 - إذا كان الموقف يستدعي من المشاركين التصرف بطريقة محددة، فعلى المشاركين التصرف كما يستدعي الموقف.

ويهمنا أن نعرض بشيء من التفصيل للأمثلة التي عرض لها أوستن، والتي يبين فيها كيف أنه إذا لم تتحقق أي من الشروط السابقة، فإن اللفظ الأدائي يعد غير موفق، وسوف يتبين في هذه الأمثلة وقوع أوستن في إشكاليات الصدق والكذب في المنطوقات الأدائية بالرغم من قصره لها على المنطوقات التقريرية فقط ومن هذه الأمثلة[58]:

أ - إذا قام زوجان بكل مراسم احتفالات الزواج ما عدا التوقيع على سجل الزواج، فإن الزواج يعد باطلاً لأن إجراءات الزواج لم تتم بشكل تام وصحيح، وذكر أوستن أن مثل هذه الحالات التي "لايتحقق فيها الفعل الأدائي تسمى إخفاقات Misfires"[59].

أما إذا كان الخطأ قد تم ارتكابه، فإن الموقف قد تم تحقيقه، ولكن تم إساءة استخدام الإجراءات[60].

ب - فقد يقول شخص ما "أقدم لك تهانيّ أو أقدم لك تعازيّ" دون أن يحمل المشاعر الملائمة من الفرح أو الحزن للشخص الموجه له الكلام.

ج - أو قد يقول شخص آخر "أعدك أنني سأكون هناك" دون أن تكون عنده أي نية للتواجد في ذلك المكان.

ويحكم أوستن على هذه الحالات في ب، ج بأنها "لاتحمل أياً من مشاعر الإخلاص"[61] Insincere.

د - يستطيع أي إنسان أن يقول "أرحب بك هنا، ولكنه يستمر في معاملة الشخص الموجة له الكلام على أنه متطفل، غير مرحب به.

ويسمي أوستن ما يحدث في الأمثلة السابقة "سوء أداء للفعل" Abuses حيث يتحقق الفعل، ولكن مع إساءة استخدام الإجراءات.

نلحظ في الأمثلة السابقة التي أتى بها أوستن، وفي تعليقه عليها أنه قد احتذى معايير الصدق والكذب في تطبيقه لشرط الملاءمة على الجمل الأدائية، فقد كان المثال (أ) ترتبط فيه الإجراءات بالواقع التعاقدي وما يصح

في أو لا يصح، وارتبط المثال (ب، د) بإشكالية الصدق والكذب ومشاعر المتكلم، واتفاق أو اختلاف ما يقوله مع ما يعتقده صدقاً أو كذباً وارتبط المثال (ج) بإشكالية الصدق والكذب ونية المتكلم.

وقد وجد أوستن نفسه يقع بقوة في إشكالية الصدق والكذب من حيث أراد أن يبتعد عنها في تقسيمه للمنطوقات بالتقريرية التي تصف وتقرر وتنقل حادثة، ومعيارها الصدق والكذب، والأدائية التي لا تصف ولا تقرر، ولا تنقل حادثة، ومعيارها أداء فعل ما، وقد أقر أوستن بوجوب تحقق الصدق في الأفعال الأدائية حتى تكون موفقة وذلك في مثل قولك [62] "أهنئك" و "أشعر بالسعادة من أجلك"، فلابد أن تلفظ بصدق حتى يكون الأداء موفقا.

وقد أبدى أوستن حيرته وعدم تأكده من بُعد المنطوقات الأدائية عن معيار الصدق والكذب كما أراد لها في البداية فأخذ يتساءل عما إذا كان التمييز بين البعد الذي يتناول الصدق / الكذب والبعد الذي يتناول التوفيق / عدم التوفيق، واضحاً كما يبدو من الوهلة الأولى؛ حيث يبدو أن الأفعال الأدائية ليست الوحيدة التي تتسم بأنها غير موفقة"[63].

تبادل المعايير بين المنطوقات التقريرية والأدائية:

لم يُلتفت – من قبل – لتلك المقارنة التي أقامها أوستن نفسه، والتي بيّن فيها أن معيار وصف الفعل الأدائي بأنه موفق أو غير موفق يمكن أن

ينطبق على المنطوقات التقريرية وأن معيار وصف اللفظ التقريري بالصدق والكذب يمكن أن ينطبق على المنطوقات الأدائية.

المنطوقات التقريرية موفقة وغير موفقة:

إن جملة "جميع أولاد السيد جون يتصفون بالصلع، هي جملة تقريرية ويعلق عليها أوستن بأنها مع هذا تعد جملة غير موفقة إذا لم يكن للسيد جون أولاد.

ويتساوى ذلك مع الجملة الأدائية "أوصي بساعتي لأخي، علماً بأن الشخص الموصي لا يملك ساعة ليوصي بها".

ويبين أوستن أن هناك شيئاً مشتركاً محدداً بين الجملتين "يُفترض مسبقاً Presupposed فيفترض أن جون له أولاد، وأن كاتب الوصية يملك ساعة، ولكن هذه الافتراضات السابقة غير واقعية ولا قيمة لها لأنها لا تشير إلى أمر محدد"[64].

ومثال آخر يقارن فيه أوستن بين جملة تقريرية وأخرى أدائية بتطبيق معيار واحد عليهما في قولك "القطة على الوسادة"[65] فهي جملة تقريرية يطبق عليها أوستن شروط الملاءمة وذلك حينما يكون قائلها لا يعتقد فعلاً أن القطة على الوسادة؛ فيعتبر أوستن ذلك أكثر إساءة للاستخدام Abused من الجملة الأدائية "أعدك بأنني سأكون هناك" والتي تقال من قِبَل شخص لا يملك أية نية للذهاب هناك.

ويرى أوستن أن الجملتين السابقتين تأخذان حكماً واحداً وهو أنهما غير موفقين لعدم الإبقاء بعنصر المشاركة Implications لأن جملة "القطة على

الوسادة" تشير إلى أن القائل يعتقد فعلاً أن القطة على الوسادة، كما أن الجملة الثانية تتضمن أن يكون الشخص يملك النية للذهاب إلى هناك.

ومن ثم يصل أوستن إلى نتيجة يقول فيها "وعلى هذا فإن التقريريات التي تحمل حقائق معينة يمكن أن تتصف بأنها غير موفقة مثلما تتصف الأدائيات بذلك، كما أن أسباب عدم التوفيق تبرز لنفس الأسباب المنطقية الواردة في الأمثلة السابقة" [66]. أي أن الأسباب التي جعلت اللفظ غير موفق في الأدائيات هي نفسها التي تنطبق على التقريريات.

المنطوقات الأدائية والصدق والكذب:

ويذكر أوستن عن تبادل المعايير بين المنطوقات التقريرية، والمنطوقات الأدائية تبادل معيار الصدق والكذب، وأن "المنطوقات الأدائية قد تأتي غير صادقة وغير صحيحة مثلما يحدث في المنطوقات التقريرية"[67]، فمن الممكن أن تكون جملة "أنصحك بالقيام بذلك" جملة غير صحيحة وهي جملة أدائية، وذلك لتناقض الإحساس الصادق مع الحقائق المعمول بها.

وبما يماثل هذا الحال "عبارة" أعلن أنك مذنب للتهم المنسوبة إليك". فالجملة أدائية ولكن العبارة قد تأتي مخالفة للواقع الذي يقتضي براءة الشخص الموجه إليه الحديث" [68]. ويصل أوستن إلى صعوبة التحديد فيما إذا كانت العبارة صادقة أو كاذبة "وذلك في حالة كون الحقائق المحيطة

غامضة وغير واضحة، وبناء على ذلك فإن الدلالة التي تعبر عن مدى الصدق تأتي أيضاً غامضة وغير واضحة"[69].

ونتيجة لذلك قام أوستن بإعادة تعريف مفهوم الصدق بأنه "البعد النقدي Dimension of Criticim، والذي يتضمن موقف المتحدث والغرض من وراء الحديث، والمستمع، ودقة الموضوع المشار إليه... إلخ، ومما يبدو أن أوستن استنتج أن جميع الألفاظ والعبارات تدل على أداء معين من وجهة نظر محددة"[70].

وقد تعرض أوستن أيضاً لإشكالية المطابقة مع العالم الخارجي بين المنطوقات الأدائية والمنطوقات التقريرية.

إشكالية المطابقة مع العالم الخارجي بين الأدائيات والتقريريات:

لم يقر جراهام Graham الفروق التي وضعها أوستن بين المنطوقات التقريرية والمنطوقات الأدائية، وكان رأيه[71] أن هذا التميز تمييز سلبي لأنه يعتمد أساساً على التعارض بينهما وذلك على النحو التالي:

أ - في حالة المنطوق التقريري "إنها تمطر" مثلاً توجد حقيقة ما وجوداً مستقلاً ومنفصلة عن المنطوق، وتجعل منه منطوقاً صادقاً.

ب - في حالة المنطوق الأدائي "إنني أحذرك" مثلاً نجد أن ملاءمة منطوقي هي التي تجعل منه حقيقة أنني أقوم بتحذيرك.

وكأن جراهام يرى أن شروط المواءمة التي وضعها أوستن للتمييز بين المنطوقات الأدائية والمنطوقات التقريرية قد أظهرت نتيجة سلبية خاصة مع

هذا الخلط الذي وضح فيه عدم قيام خطوط فاصلة في هذا التقسيم الذي أقامه أوستن بين المنطوقات التقريرية، والمنطوقات الأدائية أولاً، وبين عدم وجود سياج فاصلة بين ما وضعه من خصائص وحدود تخص كل منهما ثانياً، وتأكد ذلك في تبادل المعايير بينهما كما عرضنا له.

ولكن اعتراض جراهام على السابق لم يمنعه من إقرار رأي آخر يرى أنه يضع الفروق بين المنطوقات التقريرية أو المنطوقات الأدائية وهو "الاختلاف في جهة المطابقة في العالم. وكيف أن العالم هو الذي يحدد كيفية تعيين المنطوقات التقريرية من جانبها الملائم، أي الصدق والكذب، في حين أن تحديدنا للمنطوقات الأدائية يكون عن طريق بعد الملاءمة والمخالفة التي تحدد كيف يكون العالم"[72].

أدرك أوستن تلك الإشكاليات التي واجهته في تقسيمه للمنطوقات التقريرية، والمنطوقات الأدائية حيث أمكن بسهولة تبادل المعايير التي وضعها أوستن لكل نوع من المنطوقات مع النوع الآخر فبرزت إشكالية الصدق والكذب، واعتقاد المتكلم، والواقع الخارجي في المنطوقات الأدائية التي ذكر أوستن عنها "أنها تختلف عن المنطوقات التقريرية حيث إنها لا تصف، ولا تقرر ولا تنقل حادثة كما أمكن تطبيق معايير المنطوقات الأدائية من الملاءمة وسوء الاستعمال والمخالفات على المنطوقات التقريرية، ومن ثم أعاد أوستن النظر فيما كان قد بدأه من علاقة القول بالفعل وكيف أننا حينما ننطق لفظاً فإننا ننجز فعلاً وقسَّم أوستن الفعل

القولي إلى ثلاثة أقسام أصبحت من القواسم المشتركة في موضوعات علم اللغة الحديث، و "صارت من المفاهيم النافعة الدالة التي تستهوي الباحثين في أية مناقشة للأحداث اللغوية، وفي نظريات تحليل الخطاب، وعلم اللغة النصي"[73]. وهذه الأقسام هي[74]:

1 -الأفعال القولية: Lectionary Acts

وهو ذلك الأسلوب أو الفعل الذي يُؤدَّى من أجل التخاطب والتواصل والتبليغ وعند الكلام (النطق)، فإن الأصوات الكلامية ((كنطق حرف (T) تُؤدَّى إلى أقفال لسان المزمار أعلى الحنجرة، مما يسفر عنه إحداث ذبذبة مقدارها 2700 هرتز إلخ...)) فالأفعال القولية تعالج الأصوات، والتراكيب اللغوية والنحوية والصيغ التعبيرية "التي تقع في مجال واختصاص علم الأصوات الكلامية Phonetics، علم اللغة Phonology، بناء الجمل Syntax، وعلم دلالات الألفاظ "Linguistic Semantics".

2 -الأفعال التأثيرية: Perlocutionary Acts

ويعد هذا النوع من الأساليب التخاطبية نتاجاً ثانوياً لأساليب الاتصال عند التفوه بجملة مثل "لا يبدو عمرك أكبر من الأربعين بيوم واحد". يمكن أن يكون ذلك من أجل الملاحظة إذا وجه الحديث لشخص كبير السن، وقد تكون للمداعبة، أو الإساءة إذا وجه لشاب.

ولذا فقد يكون التأثير للأفعال التأثيرية متعمداً Intentional أو غير متعمد Unintentional.

ومن خصائص الألفاظ أن لها تأثيرات متعددة Numerous Perloculionary effects وغير محددة.

وغالباً ما تتكر تعمد التأثير بالنسبة لحدث تأثيري معين باستخدام عبارات الاعتذار مثل:

لم أقصد الإحراج: I didn't mean to embarrass you

أو إنني كنت ببساطة أقرر حقيقة I was simply stating a fact

3 –الأفعال الإنجازية: Illocutionary Acts

وهي أفعال كلامية يتم إنجازها عبر بلوغ الغرض منها، وثمة طرق متعددة لتبليغ الحدث الإنجازي المتعمد، أكثرها مباشرة أن نذكر ما نفعله عندما نتفوه بجملة معينة مثل قول

– انطق بالحكم على المدعي عليه بأنه مذنب.

أو

– أعدك بإصلاح الشراع ... وهلّم جرا

ومثل هذا القول الذي يتضمن فاعلاً مفرداً، وفعلاً مضارعاً، والذي يعكس قوة التعبير يُسمى "أداء تصريحياً" Explicit Per formative وصحيح أن الأفعال الإنجازية أصبحت أهم أقسام هذه النظرية ولكن ليس لما قد ذكره أحد الباحثين [75] من أن أوستن "قد فطن إلى أن الفعل اللفظي

لا ينعقد الكلام إلا به، والفعل التأثيري لايلازم الأفعال جميعاً، فمنها ما لا تأثير له في السامع، فوجه اهتمامه إلى الفعل الإنجازي".

إذ إنه لو كان الأمر كذلك لوجه أوستن نظره إلى الفعل اللفظي الذي كما ذكر الباحث نفسه لا ينعقد الكلام إلا به، ومن ثم تتقدم أهميته القسمين الآَخَرين، ولكن الأمر ليس كذلك، إذ إن نظرية أوستن تقوم على فكرة محددة وهي إنجاز الفعل عن طريق القول وإذا ذكرنا العوامل المشتركة في أي نص سنجده المتكلم والمخاطب والواسطة بينهما وهي اللغة، ليس هناك فضل لعامل منهم على الآخر لأن التواصل لا يتم إلا بهم مجتمعين فالفعل التأثيري أو "التعبيري لايكون شيئاً أكثر من فعل تم تكوينه عن طريق الفعل الصوتي، والفعل الصرفي التركيبي والفعل الدلالي، وبما أن الفعل الدلالي يتضمن – كوظيفة للشروط التكوينية التركيبية لكل فعل – الفعل الصرفي التركيبي الذي يتضمن بدوره الفعل الصوتي، فلا يمكن أن يكون هناك شق أو صدع بين الفعل الدلالي والفعل التعبيري"[76].

ولو أعدنا النظر إلى التقسيمات التي ذكرها أوستن سنجدها تنطلق من هذه الفكرة، ويبقى السؤال لماذا كان الاهتمام الأكبر بالفعل الإنجازي إذن؟ والإجابة: أن القسم الأول خصه أوستن للغة في الأفعال القولية وهي وسيلة الاتصال التي لا يقوم الاتصال إلا بها والقسم الثاني الأفعال التأثيرية خصه بالمخاطب وهو دائماً متلقٍ ليس له دور إلا التأثر بما يُلقى إليه أما القسم الثالث وهو الأفعال الإنجازية فقد خصه بالمتكلم، وبما أن محور

نظرية أوستن كيف يمكن أن ننجز فعلاً ونحن نقول قولاً، إذن فالمتكلم وما يصدره من ألفاظ هو الذي يناسب الفكرة الأساسية لنظرية أوستن لأنه هو الذي سينجز الفعل وهو يقول القول وسيكون الإنجاز موجهاً للمستمع بواسطة اللغة ولهذا كان توجه أوستن إلى الفعل الإنجازي حيث دعا إلى وجوب التنّبه إلى ثلاثة معايير [77] تسمح باكتشاف فعل الكلام الغرضي ومعانيه حيث إن الأمر يتعلق:

1 – بفعل منجز ضمن القول نفسه، وليس بفعل ناتج عن القول؛ فعندما أقول: "أنا أعد، فإنني أنجز فعل الوعد ذاته".

2 – بقول يمكن توضيحه بواسطة صيغة إنشائية "أطلب منك أن "...، آمرك بـ"...،

3 – بفعل ذي خاصية اتفاقية (اجتماعية – لسانية) تمنح الصيغة المستعملة في مقام معين قيمة غرضية.

ونخلص من هذا إلى أن القيمة الغرضية الماثلة في فعل القول اللفظي تخضع للمقام الذي تنجز فيه العملية التواصلية، والمواضعة اللسانية – الاجتماعية.

وأخيراً لعلاقات المتخاطبين، وفي رأينا أن اهتمام أوستن بالفعل الإنجازي كان من هذا المنطلق بالرغم من ذلك التداخل الذي حدث بين الفعل التأثيري والفعل الإنجازي [*] ولابد أن نقترب أكثر من الفعل الإنجازي لنر كيف حاول أوستن تلاشي إشكالية الصدق والكذب التي لازمته في

تقسيمه للمنطوقات بالتقريرية والأدائية، وتعديله لذلك بالنظر إلى الألفاظ ولما تنجزه من أفعال في أثناء التلفظ بها.

الأفعال الإنجازية: نطق الجملة بقوة / مقتضى الحال

كان هدف أوستن من كتابة كيف تصنع الأشياء بالكلمات How to Do Things With Words هو التمييز بين نطق الجملة "بمعنى Meaning معين بطريقة واحدة" للمعنى الذي ميزه أوستن على أنه "المغزى والإشارة وبين نطق الجملة بقوة Force (القوة الغرضية)" [78]. وقد اقترح أوستن تصنيف الأفعال الكلامية حسب القوة الإنجازية Illocutionary Force على النحو التالي[79]:

1 -الحكميات*: Verdictives وهي التي تختص بإعطاء حكم معين أو تقييم، أو الخروج من شيء ما أو إعطاء قرار.

2 -السلطويات: Excersitives وهي تختص بممارسة حق معين أو صلاحية مثل التصويت أو إعطاء النصيحة أو الحث أو التحذير من أمر ما.

3 -الإلتزاميات: Commissives وهي تتميز بتقديم الوعود أو التعهد بالقيام بأمر ما مثل إلزامك للقيام بعمل ما ويتضمن ذلك الإعلان أو التصريح عن النوايا والتي لا تعتبر وعوداً.

4 -السلوكيات: Behavitives وهي تتعلق بالسلوكيات والاتجاهات الاجتماعية؛ مثل الاعتذار والتهنئة والمدح، وتقديم التعازي ولعن الآخرين، والتحدي.

5 -**التفسيريات: Expositives** وتوضح كيف تتناسق الألفاظ مع مجرى الحديث وكيف تستخدم المفردات لتوصيل الحجة ومن ناحية أخرى من الممكن أن نصف هذا النوع بأنه لغة نستخدمها لتوضيح لغة أخرى مثال: رداً على ذلك، جدلاً، افترض، توضيحاً، اشترط.

ومع ذلك فإنه يؤكد على أن هذه الاعتبارات ذات أهمية بالغة ولكنها "لاتلقى أضواء من شأنها أن تنير مشكلتنا الخاصة بتقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، والتعارض الحاصل بينها [80]؛ ويعرض أوستن لمثال يبين فيه صعوبة الحكم بإثباته خبراً أو إنشاء في مثل جملة "إنه سيهجم عليك" [81] حيث لا يتضح من تلفظي بالجملة ما إذا كنت أقصد إثبات حكم (خبر) أو توجيه تحذير (إنشاء) وغير ذلك.

ويرى أوستن أن حل الأمر يكون في إنجاز قوة فعل الكلام Illocutionary force Act في وقت إنجاز الكلام Locutionary – Act، وهكذا[82] فبإنجازنا لفعل كلامي سنكون أيضاً منجزين لبعض ما تناوله كلامنا وما لم يتناوله. ويتبين ذلك من أننا

- قد نكون سائلين أو مجيبين عن سؤالنا.
- قد نتناول في خبرنا أو تحذيرنا أو طمأنتنا للآخر غير ما طلب منا.
- قد نصدر حكماً تشريعياً أو نعلن عن إرادتنا.
- قد ننطق بجملة يفهم منها أكثر ما أردنا.
- قد نكون واضعين لتسميه ما، أو مستأنفين أو منتقدين.

– يحدث أن نصف أو أن نعرف، أو أن نماثل...

وأشياء أخرى كثيرة من هذا القبيل التي لا يتحدد فيها ما نريد إنجازه من كلامنا بصورة محددة، وقد بين أوستن أن مثل هذه الحالات المختلفة التي ننجز فيها فعلاً كلامياً باستخدام الكلام Speech "لايتحدد فيه بالضبط الوجه المستخدم له إلا مع مراعاة مقتضى الحال"[83].

وقد وضع أوستن مجموعة من القواعد التكوينية التي تشكل بنية الفعل الإنجازي وهي[84]:

القواعد التكوينية للفعل الإنجازي:

1 - أن المتكلم لكي يؤدي الفعل الإنجازي يجب عليه أن يؤدي الفعل التأثيري، فعلى سبيل المثال (فعل) التهنئة هو بالضرورة قول ألفاظ معينة.

2 - تمييز أوستن بين "معنى" Meaning الذي ينطق بطريقة واحدة للمعنى وبين معنى المنطوق (بالمعنى المحدد للمغزى والإشارة، غير ملبس، ولكن ما أطلق عليه أوستن قوة المنطوق ليس واضحاً وهو ملبس أيضاً).

3 - لكي ينجح الفعل الإنجازي، فمن الضروري بالنسبة للمتكلم "التأكد من الفهم" والمنطوق "إنه على وشك أن يهجم" لن يكون أداء للفعل الإنجازي لتحذير شخص ما بأن الثور على وشك أن يهجم ما لم يأخذه المستمع الذي وجه إليه المنطوق على أنه تحذير.

4 - الأفعال الإنجازية هي أفعال عرفية Conventional بصورة أساسية، والأعراف المستخدمة في الفعل الإنجازي ليست – بوضوح – هي الأعراف اللغوية المتعلقة بتكوين الفعل التأثيري، وبصورة واضحة تماماً، فإن عدداً كبيراً من الأفعال الإنجازية (على سبيل المثال: يعد، يورث، يراهن) تستلزم من بين شروطها التكوينية أعرافاً من هذا النوع؛ أي الأعراف التي تحدد ممارسة الوعد، والرهان، وما شابه ذلك وقد أدرك أوستن أن هذه القواعد التكوينية ليست قواعد مانعة فتحدث عن المخالفات التي تخرج عنها[85].

جون سيرل J. Searl ونظرية الفعل الكلامي:

لقد أثار ما قدمه أوستن عن الأفعال الكلامية كثيراً من الآراء* وتعد آراء سيرل Searle تلميذ أوستن أهمها؛ لأنه وضع عدداً من المفاهيم التي أراد أن يُحكم بها مفهوم الفعل الإنجازي في هذه النظرية، وسوف نعرض عرضاً موجزاً لآراء سيرل الفلسفية التي يبني عليها آراؤه لنتبين علاقتها بإشكالية الصدق والكذب موضوع بحثنا.

وقد وجه سيرل جهده لدراسة الفعل الإنجازي Illocutionary Act الذي نعرضه من خلال عرض رأيه في فلسفة اللغة على النحو التالي:

1 - أكد سيرل أهمية دراسة الأفعال الكلامية Speech Acts أو ما يسمونها أحياناً أفعال اللغة Language Acts أو الأفعال اللغوية Linguistic Acts في دراسة فلسفة اللغة Philosophy of language، ويوضح سيرل رأيه في أهمية دراسة الأفعال الكلامية بقوله "إنه من المهم

لأي اتصال لغوي أن يتعلق بالفعل اللغوي Linguistic Act، فالذي يكوّن الاتصال اللغوي هو إصدار الإشارة في أداء الفعل الكلامي، وليس ما يعتقده البعض من الرمز أو الكلمة، أو الجملة أو أشكالها، وبصورة أوضح الفعل الإنجازي هو إصدار الجملة في الحالات المعينة، وهو أصغر وحدة للاتصال اللغوي"[86].

2 - يرى سيرل أن إصدار الأفعال الكلامية "يحتم الالتزام بشكل من السلوك تحكمه القوانين، فمثلاً توجيه الأسئلة، أو إصدار إقرار هو سلوك محكم بقانون تماماً مثل الذي يحكم لعبة كرة المضرب، أو غيرها من الأفعال المُقَيَّدة بالقانون"[87].

3 - يرى سيرل أن هناك ثلاث معضلات تقابله في تحليل أنواع الفعل الإنجازي هي: أ- القوانين، ب- القضويات، ج- المعنى.

أ) القوانين Rules:

يقول سيرل أن هناك نوعين من القوانين [88]؛ بعضها ينظم الأشكال الحالية لأنماط السلوك مثل قوانين "الإتيكيت"، وأخرى لا تنظم فقط، بل تحدد أشكالاً جديدة للسلوك؛ فقوانين كرة القدم – مثلاً – : لاتقف عند حد تنظيم المباراة بل تتعداها لتحديد أو تعريف النشاط ولا يقوم هذا النشاط إلا بفعل يتماشى مع هذه القوانين، وإلا فلا وجود لكرة القدم، فالنوع الأول يسميه "القوانين التنظيمية" Regulative Reules والنوع الثاني يسميه "القوانين التأسيسية" Constitutive Rules.

ويرى سيرل أن فشل بعض الفلاسفة في وضع أحكام لاستخدام العبارات يتعلق بفشل التعّرف على الفرق بين الأحكام التأسيسية والتنظيمية، وأنه يمكن اعتبار دلالات اللغة سلسلة من الأنظمة لأحكامها التأسيسية، وأن الأفعال الإنجازية هي أفعال تؤدّى بالتوافق مع هذه الأحكام، ويؤكد سيرل وجود قوانين تأسيسية وراء الأفعال الكلامية حتى أنه يقرن عدم استطاعته تقديم أي صيغ وافية للقانون باعتبار ذلك فشلاً جزئياً ضد النظرية.

ب) القضويات Propositions:

يرى سيرل أن المتحدث عند إصداره للجملة فإنما يعبر عن قضية [89]، فهو يميز بين الفعل الإنجازي والمحتوى القضوي له في مثل جملة

– جون سيغادر الغرفة

– يمكن أن أوكد أن جون سوف يترك الغرفة.

أو

– أتساءل ما إذا كان جون سيترك الغرفة ... إلخ.

وهو لا يرى أن كل الأفعال الإنجازية تحتوي على معنى قضوي مثل مرحى "Hurrah" أو آه "Ouch!"

وقد بين سيرل أنه يمكن أن نفرق [90] بين المحتوى القضوي في الجملة Propositional Indicator، ومحتوى القوة الإنجازية Indicator of Illocutionary Force من وجهة نظر علم دلالة الألفاظ؛ ويذكر

سيرل تفصيل ذلك بأنه يمكننا في الكثير من جمل الأفعال الإنجازية – لغرض التحليل – يمكننا القول إن الجملة لها جزئين – ليسا بالضرورة منفصلين هما: عنصر المحتوى القضوي، وأداة المحتوى الوظيفي؛ حيث يوضح الثاني أداء القضية، وتشمل أدوات المحتوى الوظيفي في اللغة الإنجليزية: نظم الكلمات Word Order، النبر Stress، خطوط النغمة Intonation Contour، الترقيم Punctuation، صيغة الفعل The Mode of the Verb، ونوع ما يسمى الفعل الإنجازي Illocutionary Act مثل أنا أعتذر – أحذر – أوضح ... إلخ.

ويربط سيرل بين المحتوى الدلالي والنحوي والقضوي في تحليل المحتوى الإنجازي فيقول[91]: إذا ثبت أهمية هذا التمييز الدلالي فيجب أن يكون له نظير نحوي... ففي محتوى البنية التحتية للعبارة أو الجملة نجد فرقاً بين العناصر التابعة لأداة المحتوى الوظيفي وتلك التي تتبع المحتوى القضوي، وهذان المؤشران سيكونان في غاية الأهمية لتحليلنا للفعل الإنجازي.

ج) المعنى Meaning:

يفرق سيرل في حديثه عن المعنى بين طرحين[92]:

1 – معنى أن نعني ما نقول.

2 – معنى أن يكون لشيء ما معنى.

فالأفعال الكلامية دائماً تؤدّى في إصدارات صوتية أو رموز وهي في أدائها تحمل معنى، كذلك عندما نتكلم فنحن نعني شيئاً بما نقوله – وما

نقوله، فهناك علاقة وثيقة بين مفهوم المعنى notion of meaning وبين مفهوم القصد nontion of intention ومما ذكره سيرل عن تمثيل للرابطة بين ما يعني المتحدث وما تعني الكلمات التي يستخدمها قوله [93]: لنفترض أنني جندي أمريكي في الحرب العالمية الثانية أسرته القوات الإيطالية، ولنفترض كذلك أنني أود أن أقنع هذه القوات أنني ضابط ألماني حتى أستطيع الإفلات منهم، فما أريده هو أن أخبرهم بالإيطالية أو بالألمانية أنني ضابط ألماني، ولكنني لا أعرف ما يكفي من اللغتين للقيام بذلك. وهكذا فسأحاول بالقليل الذي أعرفه من الألمانية إقناعهم متمنياً ألا يكونوا هم أنفسهم يعرفون منها ما يجعلهم يكشفونني. لنفترض أنني لا أعرف سوى بيت من الشعر الألماني حفظته في الثانوية، فأقول لسجّاني الإيطالي هذا البيت من الشعر:

Kennst du das land, wo die zitronen blühen?

ومعناه: هل تعرف الأرض التي يزدهر فيها شجر الليمون؟.

وأنا أتمنى أن يفهم الإيطاليون قولي على أنه يعني "أنا ضابط إيطالي" والسبب في أننا لا نستطيع أن نفعل هذا هو: أن ما نعنيه هو وظيفة أو دور ما نقوله. فالمعنى ليس هو القصد فقط، بل هو كذلك العُرف والتقليد (أي ما هو متعارف عليه). ويبين سيرل أهمية نية المتحدث وقصده أكثر من المعنى السطحي للمفردات وأنه يجب في تحليلنا للأفعال الإنجازية أن نستوعب كل من (القصد) و (العُرف) والعلاقة بينهما.

ولعل الخلاصة التي يذكرها سيرل عن المعنى هي قوله: أن المتحدث يحاول في القيام بالفعل الإنجازي الحصول على تأثير معين عن طريق جذب المستمع للتعرف على مقصده أو غايته، وأبعد من ذلك أن المتحدث إذا كان يستخدم المعنى الفعلي للمفردات، فهو يريد لهذا التعرف على القصد أن يتم على ضوء حقيقة أن اتباع قوانين استخدام العبارات التي يستخدمها تساعد على الوصول للتأثير المطلوب فهذا هو الربط بين العناصر الذي سوف نحتاج التعبير عنه في تحليلنا للفعل الإنجازي.

إذن يمكننا القول إن الربط بين معنى الكلمات، ونُظم الجمل، والمعنى التحتي لها، إضافة لرغبة المتحدث في الحصول على النتائج المتمثلة في القصد هي وراء الحديث عن الفعل الإنجازي.

ونتوقف مرة أخرى أمام المعضلات التي تحدث عنها سيرل في تحليله لأنواع الفعل الإنجازي لنتبين العلاقة بين هذه المعضلات وبين إشكالية الصدق والكذب، وسوف نعرض فقط للقضية – والمعنى لتأثر سيرل فيهما بالأفكار والنظريات الفلسفية ولن نعرض لكلامه عن القوانين لأنها أحكام وقوانين يرتضيها سيرل عن تنظيم اللغة.

القضية وإشكالية الصدق والكذب:

هناك نظريات فلسفية عديدة تتناول اللغة ما بين وظيفتها، ووصف لها، ووضع للمعايير، وبين المعنى اللازم عن هذه الوظيفة في نظرية إمكانية التحقق وترتبط نظرية إمكانية التحقق بالصدق والكذب.

فجماعة فينا التي عُرفت "بالوضعية المنطقية، أو "التجريبية المنطقية" "يقصرون جهودهم على ما هو موضوع Posited في الواقع الخارجي"[94].

وقد تأثرت هذه الجماعة بكتاب فتجنشتين Wittgenstein "رسالة منطقية فلسفية" ومن النقاط المحورية التي جاءت في هذا الكتاب وتأثروا بها: أن مهمة الفلسفة – بغض النظر عن حل المشكلات الفلسفية التقليدية أو تحديد صدق القضايا الفلسفية – هي ببساطة توضيح معنى هذه المشكلات وتلك القضايا. ومن ثم لا تفضي الفلسفة إلى مجموعة من القضايا الفلسفية، وإنما تقود إلى فهم أفضل لمعاني القضايا المنوعة، وإدراك أن قضايا ميتافيزيقية معينة هي قضايا خالية من المعنى. وفيما يتعلق بكيف يتم التحقق من معنى القضية، فإن الإجابة هي الاستعانة بمبدأ التحقق"[95]. ويرتبط التحقق في القضايا المنطقية بالقضايا التجريبية "لأنها النوع الوحيد الذي يمكن التحقق منه"[96].

وعن ارتباط القضية بالصدق يذهب فنجشتين [*] إلى أن فهم القضية يعني معرفة الحقيقة الواقعة إذا كانت صادقة"[97].

لماذا سادت كلمة قضية Proposition؟.

يفسر هذه السيادة لكلمة "قضية" ترجمتها عند هانفلينيج O-Hanfling في الألمانية التي تعني Satz أي "جملة" Sentence "وهناك صعوبة بشأن النظر إلى الجمل بوصفها صادقة أو كاذبة، ومن ثم كونها

قابلة للتحقيق أو غير قابلة" ومن ثم فقد قدم الفلاسفة في محاولة للتغلب على هذه الصعوبات مصطلح "قضية"[98].

ففي استخدام مصطلح قضية يتم الابتعاد عن "الجمل" والوصف والتقرير والمطابقة مع الواقع الخارجي، والصدق والكذب.

على أن ارتباط مصطلح "قضية" بوصفه معياراً لما هو ذو معنى قد أوجد مشكلة نتيجة لهذا المعيار لأنه عند "أنصار هذا المبدأ أن القضية التي ليس لها منهج للتحقق ليس لها معنى. ولن يفيد معنى أن نطبق هذا المعيار على القضايا طالما أن القضية – بمقتضى تعريفها – صادقة أو كاذبة؛ والشيء الذي يكون صادقاً أو كاذباً لايمكن أن يكون خالياً من المعنى، وبالتالي إذا كان مبدأ التحقق يتعلق بالقضايا، فإنه لا يصلح معياراً لتمييز ما هو ذو معنى عمّا ليس له معنى"[99].

لقد حاول أوستن الابتعاد عن إشكالية الصدق والكذب، فقسم الملفوظات إلى التقريريات والأدائيات، ولكنه لم ينجح في ذلك، فكان ما قال به عما يؤديه اللفظ من فعل، أو نظرية الأفعال الكلامية. ومع ما ظهر من خلط بين الأفعال التأثيرية والأفعال الإنجازية، فقد وقف سيرل على ذلك كله محاولاً تلافي هذه المعضلة في تقسيم أوستن، والبعد عن الجمل وإشكالية ارتباطها بالصدق والكذب فكان توجهه إلى المعنى في الجملة باعتباره قضية، مستفيداً من هذا المفهوم في الفلسفة الوضعية المنطقية ومطبقاً إياه على اللغة.

المعنى وإشكالية الصدق والكذب:

تثير كلمة "المعنى" كثيراً من الآراء المختلفة حولها، وتختلف هذه الآراء باختلاف زاوية النظر إليها إن كان نظراً فلسفياً أم لغوياً، ولأن الآراء التي قيلت كثيرة وعُرضت – من قبل – باستفاضة[*] فإننا سنوجز ما نريد التوقف عنده من علاقة المعنى بإشكالية الصدق والكذب.

إن من الاستخدامات المتعددة لكلمة "معنى" ما يكون المستدل عليه كلمة أو رمزاً آخر ما (أو جملة) فنقول:

– الاحتمال يعني الصبر.

– تقطيب الحاجبين يعني العبس.

– الصداقة تعني معاونة صديقك في مشاكله قبل محاسبته عليها.

إن مبعث الاستخدام في الأمثلة السابقة هو النظرية العلاقية للمعنى، "ومؤدى هذه النظرية أننا يجب أن نضع تمييزاً صارماً بين اللغة من جهة و"الواقع" من جهة أخرى، وأن القول بأن أية كلمة لها معنى هو الكلام عن علاقة ما بين الكلمة كصوت أو علامة وبين شيء موجود في العالم الخارجي"[100].

البحث عن الصدق هنا قائم بين الكلام وبين العالم الخارجي دون رجوع إلى المتكلم، وتتشابه هذه النظرية مع نظرية التناظر للصدق The Correspondence Theory of Truth "ووفقاً لنظرية التناظر للصدق، فإن القول بأن القضية صادقة" هو القول بأنها "تناظر الواقعة، وهذا تعيين

"لصدق القضية" في القضية ذاتها، أفضل من تعيينه في المتكلم أو المستمع"[101].

وقد تشعبت الآراء حول النظرية العلاقية واختلفت بين من يرى قابليتها للتطبيق [102]، ومن يرى عدم معقولية ذلك، يحرك ذلك الافتراض التعلق بالما صدق، "وهو أساس النظرية العلاقية – القائل بأن كل الكلمات تقريباً، وكل التعبيرات وحتى كل الجمل تتماثل في قيامها بوظيفة واحدة هي التسمية naining. إن فكرة إمكانية التحقق للمعنى هي الفكرة التي تقوم عليها النظرية العلاقية.

ويتخذ المعنى عند فتجنشتين مساراً آخر يختلف عن مسار النظرية العلاقية بل ويرفضه فتعليم معنى الكلمة عنده هو تعليمه لاستعمالها [103] في اللغة، وقد سعى فتجنشتين إلى المطابقة بين معنى الكلمة، ومغزى الجملة وبين استعمالها ومثّل لذلك بأمثلة منها العلاقة التي تتألف من الحروف "W. C" مع سهم يشير إلى اليمين ➔ وما تعنيه هذه العلامة من أن هناك دورة مياه على اليمين. وقد عرض فتجنشتين لعلاقات مختلفة بين المعنى والاستعمال في الأسماء والأشياء وأسماء الأعلام، والفلاسفة هم أول من بحث الألفاظ الأدائية Performative Ulterances، "وذلك لأنها على حين تشبه في شكلها الجمل التصريحية Declarative Sentences لاتخضع لأحكام الصح والخطأ " Truth and Falisty"[104]. وقد اعتمد فلاسفة أكسفورد على فكرة فتجنشتين، ولكنهم طوروها، "وأضافوا إليها أبعاداً

جديدة حتى أصبحت نظرياتهم الخاصة التي تميزهم بوصفها تياراً من تيارات الفلاسفة التحليلية"[105] التي ترتبط دائماً بالسياق الذي تستعمل الكلمة فيه.

أما عند معظم فلاسفة أكسفورد فإنهم "يزعمون أنه يمكن توضيح المعنى – ولو جزئياً – لكلمة معينة عن طريق القول بأن الكلمة عندما تدمج في جملة ملائمة، وفي موضع ملائم فإنها تقدم لهذه الجملة التامة خاصية أن النطق بها سيكون – في سياق ملائم – أداء لفعل كلامي من نوع معين"[106].

وقد بينها مفهوم المعنى عند سيرل ومعضلته في الفعل الإنجازي وقد اختار سيرل الفعل الإنجازي للوعد Promise[107] بوصفه نموذجاً للتطبيق متحدثاً عن الشروط الضرورية والكافية لصياغة الوعد في الجملة بادئاً بحالة وعد صادق ثم مبيناً كيفية تبسيط الشروط لتشمل الوعود غير الصادقة.

شروط الملاءمة عند سيرل ومقابلة الصدق بالإخلاص:

طور سيرل شروط الملاءمة عند أوستن وذكر سيرل ضرورة وضع القوانين وصياغة الشروط لبيان كيفية أداء الفعل الإنجازي مع صعوبة ذلك لأن من التباسات اختيار الفعل الأدائي (الوعد) – الذي اختاره نموذجاً – وجود وعود صادقة، ووعود غير صادقة وكان تحقق الفعل الإنجازي تابعاً لتلك الشروط[108].

1 - شروط المحتوى القضوي: Propositional Content Conditions

ويتحقق بأن يكون للكلام معنى قضوي وأن يسند الفعل للمتحدث، ويشمل مفهوم الفعل الامتناع عن أفعال، والقيام بسلسلة من الأفعال(*).

2 - الشروط التمهيدية: Preparatory Condition

ويجب فيه فهم المقصود من الفعل الإنجازي فمثلاً إذا كان الواعد يعلم أن الموعود لا يريد تحقيق الوعد، فالوعد الكامل يجب أن يُقصد به الوعد وليس التهديد أو التحذير. وأن يؤدّى بطريقة صحيحة، مرغوبة من المستمع، والمتحدُث يعرف ذلك.

3 - شرط الإخلاص: Sincerity Condition

يعتمد هذا الشرط على ركني الإخلاص والقدرة على أداء الفعل عند المتكلم فالوعد غير الصادق هو الوعد، الذي لا ينوي المتكلم تحقيقه والوعد الصادق هو الذي يعتقد المتكلم إمكانية قيامه بالفعل أو عدم إمكانية القيام به.

4 - الشرط الأساسي: Essential Condition

وتعُدّ نيّة المتكلم Speaker's Intention أهم الشروط في تحقيق الفعل الإنجازي. وبرغم اختصاص الشرطين 3، 4 بالإخلاص الذي يقابل الصدق في اعتقاد المتكلم أو مقدرته أو نيته، فإن سيرل يؤكد أن الأحكام الدلالية سوف تكون صحيحة ومخلصة إذا تحققت الشروط التي ذكرها كلها.

ووضح من شروط الإخلاص الذي وضعه سيرل أنه يعتمد على صدق المتكلم في قول الفعل، وفي القيام به ولكنه حاول الابتعاد عن إشكالية الصدق والكذب فأبدله بالإخلاص وعدم الإخلاص.

على أننا نواجه مرة أخرى بإشكالية الصدق والكذب في تصنيف سيرل للأفعال الكلامية الذي وضعه بديلاً لتصنيف أوستن حيث يضع سيرل أسساً منهجية لهذا التصنيف من بينها شرط الإخلاص، وهذه الأسس هي[109]:

1 –الغرض الإنجازي Illocutionary Point.

2 –اتجاه المطابقة Direction of Fit.

3 –شرط الإخلاص Sincerity Condition.

تصنيف سيرل للفعل الإنجازي:

قسم سيرل الأفعال الإنجازية إلى خمسة أنواع هي[110]:

1 -الإخباريات Assertives: وغرضها الإنجازي هو أن يعهد إلى المتكلم بنقل واقعة من خلال قضية يعبر عنها، واتجاه المطابقة هنا من الكلمات إلى العالم Word – to – World، وأفعال الإخباريات كلها تحتمل الصدق والكذب وتستقل الإخباريات تماماً بغرضها الإنجازي، وهناك أفعال أدائية كثيرة تعبر عن إنجاز الفعل، تقبل الإثبات على معيار الصواب والخطأ، لكنها ليست إخباريات محصنة، والاختبار الأبسط لحدث إخباري أن نسأل هل يمكننا أن نشخصه حرفياً ضمن أشياء أخرى على أنه صواب أو خطأ؟.

2 -التوجيهات Directives: وغرضها الإنجازي محاولة توجيه المتكلم للمخاطب لفعل شيء ما واتجاه المطابقة في هذا القسم من العالم إلى

الكلمات World – to – Words، وشرط الصدق هو الإرادة أو (الرغبة) والمحتوى القضوي هو فعل المستمع لشيء ما في المستقبل.

3 -الالتزاميات Commissives: وغرضها الإنجازي محاولة التزام المتكلم بإنجاز فعل ما في المستقبل، واتجاه المطابقة فيها من العالم إلى الكلمات World – to – Words، والمحتوى القضوي فيها دائماً فعل المتكلم شيئاً في المستقبل.

4 -التعبيريات Expressives: وغرضها الإنجازي التعبير عن الحالة النفسية Psychological State وليس لهذا القسم اتجاه مطابقة فالمتكلم في أدائه لا يحاول أن يجعل العالم مطابقاً للكلمات، ولا الكلمات مطابقة للعالم ولكنه يعبر عن قضية يلزمها الإخلاص في التعبير عنها.

5 -الإعلانيات Declarations:

الأداء الناجح في هذا القسم يتحقق بالمطابقة بين المحتوى القضوي والعالم واتجاه المطابقة يكون من الكلمات إلى العالم، ومن العالم إلى الكلمات، ولا يشترط هنا الإخلاص.

إشكالية الصدق والكذب بين الخبر ونظرية الفعل الكلامي

بعد أن عرضنا لإشكالية الصدق والكذب في الخبر في علم المعاني وفي نظرية الفعل الكلامي يمكننا أن نتبين الأمر في كليهما على النحو التالي:

1 -ارتبطت إشكالية الصدق والكذب بغيرها من العلوم التي ألقت بظلالها عليها؛ فقد ارتبطت في تراثنا العربي بالفلسفة والبلاغة وعلم أصول الفقه والنحو وقد ساعد ذلك على إثراء التناول لهذه الإشكالية وقد عرضنا أثر ذلك على سبيل المثال في الكلام عن المخبر واعتقاده عند النظام وعند الجاحظ، وعرضنا للسكاكي ورأيه في تحكيم العقل الذي لا خلاف عليه – عنده – في معرفته بالصادق والكاذب وعرضنا لابن فارس وإضافته للواجب والجائز والممتنع في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وعرضنا للقرافي ورأيه في وقوع الفرق بين الصدق والكذب بالوجود والعدم. فلكل واحد من هؤلاء ثقله في التراث العربي وفق ما يمثله فيه، ولكل منهم رأيه الثري.

وكذلك الحال في نظرية الفعل الكلامي فالتيار التداولي الذي تأتي منه هذه النظرية "منبثق من مناخ فلسفي عام هو تيار الفلسفة التحليلية بما احتوته من مناهج وتيارات وقضاياً، وكذلك مفهوم "نظرية المحادثة" الذي انبثق من فلسفة بول غرايس Grice وأما نظرية الملاءمة فقد ولدت من رحم على النفس المعرفي وهكذا"[111].

وقد نشأت الفلسفة التحليلية على يد الفيلسوف الألماني [112] غوتلوب فريجه Gottlob Frege (1848 – 1925) وقد أثر فريجه بدروسه في الفلسفة والمنطق؛ وتحليلاته للعبارات اللغوية والقضايا وكان للفيلسوف النمساوي لودفيج فيتجنشتين [113] Wittgenstein دور مهم في تأسيس اتجاه فلسفي جديد سماه فلسفة اللغة العادية وقد اقتفى فتجنشتين أثر فريجه في انتقاد مبادئ الوضعانية المنطقية، وكان أوستن Austin وسيرل Searle ممن تأثروا بهذا التجديد الفلسفي الذي يرى أن دراسة اللغة هي المفتاح الأساسي

لفهم الإنسان؛ ذلك التجديد الذي تبنته مدرسة أكسفورد وعملت على تعميقه، ومن ثم كانت نظرية الفعل الكلامي نتاج هذه التيارات المختلفة التي ظهر أثرها في المعالجات المختلفة لهذه النظرية.

2 -تركزت إشكالية الصدق والكذب بصفة أساسية على الخبر في علم المعاني حيث التقسيم الأكثر شهرة ما ذكره القزويني عن أن الكلام [114] "إما خبر أو إنشاء" على أن هذا التقسيم لم يكن تقسيماً نهائياً حاسماً، فقد ذكر السبكي[115] أن الكلام أربعة أقسام: خبر واستخبار وطلب وإنشاء[116].

وقد اتفق البلاغيون على أن السمة الفارقة بين الخبر والإنشاء هي أن الخبر قول يحتمل الصدق والكذب ويذكر السيوطي هذا في تفرقته بين الخبر والإنشاء "لأن الكلام إما يحتمل التصديق والتكذيب، أو لا؛ الأول الخبر، والثاني: إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء، وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب" [117]. ومع **الاتفاق العام – تقريباً – على ارتباط** الخبر بإشكالية الصدق والكذب، فإننا نجد عدم اتفاق على ما يشمله الخبر، وما يشمله الإنشاء، وإقرار – من بعض البلاغيين – بالتداخل بينهما؛ وينص السبكي على ذلك بقوله "وإنما قُدم الخبر لأنه أكثر بحثاً ولأن كثيراً من الإنشاء فرع عن الخبر كالجملة التي يدخل عليها ليت ولعل والاستفهام"[118]. ويذكر السيوطي عن الخبر بعض ما يذكر في الإنشاء يقول: إن من أقسام الخبر [119] التعجب، والوعد والوعيد والنفي وإن من أقسام الإنشاء: الاستفهام الأمر، النهي، التمني، الترجي، النداء، القسم،

الشرط. ويعترض السيوطي على من يدخل الوعد والوعيد في الإنشاء فيقول "وفي كلام ابن قتيبة ما يوهم أنه إنشاء" [120]. وفي بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح تصريح بأمر مهم عن الإنشاء غير الطلبي يذكر عنه أنه لا يُقصد "بالنظر ها هنا لقلة المباحث البلاغية المتعلقة به، ولأن أكثر أنواعه في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء"[121].

وفي رأيي أن الاتفاق التقريبي العام على ارتباط الخبر بإشكالية الصدق والكذب هو اتفاق يرجع إلى التأثر بفكرة الحدّ الأرسطية وكلام أرسطو عن الصدق والكذب في المعاني المعقولة، أما عدم الاتفاق في التحديد لكل ما يشمله الخبر والإنشاء من موضوعات فمرده إلى استعمالات اللغة، والنتائج التي أسفرت عنها الحالات المقامية المختلفة التي تجلّت للبلاغيين في التطبيق؛ فقد عرض السيوطي لكثير من الآراء عن حد الخبر، وهو يلتزم الأمانة في نقل الآراء كلها دون تفضيل لرأي على آخر، لكنه حينما عرض لقصد الخبر، عرض للمعاني الإنشائية التي يمكن أن تحتملها هذه الأخبار من خلال استدلاله بالآيات القرآنية [122] فذكر الأخبار التي تخرج إلى الأمر والنهي والنفي والتعجب، وهي الاستخدامات البلاغية أو المجازية للخبر وحينما عرض للإنشاء [123] ذكر ما يمكن أن يأتي في كل من أقسامه بمعنى الخبر فذكر في الاستفهام طلب إقرار المخاطب مع كون السائل يعلم ما يستفهم عنه، فهو استفهام يقرر المخاطب أي يطلب منه أن يكون مقراً به، فالمراد به الحكم بثبوته فهو خبر" [124]. ويذكر في

الأمر قوله تعالى "أسمع بهم وأبصر" أنه قد ذكره السكاكي في استعمال الإنشاء بمعنى الخبر... إلخ.

وقد انتبه أيضاً صاحب بغية الإيضاح للاستخدام اللغوي في السياق وجعله حَكَمَاً؟ فقد أخرج الترجي من الإنشاء الطلبي وفقاً للاستخدام فقال "ومن الإنشاء غير الطلبي الترجي، ويرى كثير من العلماء أنه من الإنشاء الطلبي، والحق أنه لا طلب فيه بدليل أنه يأتي في المكروه نحو

– لعلّ الحبيب مريض.

ولا طلب في مكروه، وإنما فيه مجرد ترقب وإشفاق" (125). إلى آخره مما ذكره من حالات أخرى.

في نظرية الفعل الكلامي وجه أوستن نظره إلى جزء من الخبر، حيث الجمل الخبرية التي لا تصف ولا تقرر ولا تنقل حادثة، وصرّح بأن تعامله سيكون مع الجمل الصريحة التي يكون من غير المجدي السؤال حول مدى صحة الجملة ذاتها أو خطئها بعيداً عن إشكالية الصدق والكذب.

وقد وجه أوستن نظره إلى شيء مختلف لهذه الجمل التي تحدث عنها؛ وهو ما تؤديه هذه الجمل من أفعال ولهذا فقد أطلق على هذه الألفاظ كلمة أفعال Acts.

وقد قسم أوستن هذه الجمل الأدائية وفق المعيار اللغوي إلى قسمين المنطوقات التقريرية، والمنطوقات الأدائية.

المنطوقات التقريرية هي التي تصف وتقرر أو تصور العالم الخارجي أو هي الأخبار التي ينطبق عليها حكم الصدق والكذب.

والمنطوقات الأدائية: وهي – في رأيه – تبعد عن التقريريات في أنها لا تصف ولا تصور ولا تنقل خبراً إنها تؤدي فعلاً عن طريق نطق القول، وقد ذكر نماذج من المنطوقات الأدائية مثل من أَقْبَلُ، أَسمى، أُوصى، أراهن وذكر سيرل أمثلة أخرى منها (126) يقرر، يؤكد، يصف، يحذر، يعلّق، يُعَقِّب – يأمر – يُرتِّب – يطلب – ينتقد – يعتذر – يستهجن – يجيز – يرحب، يَعِدْ – يعبِّر عن الموافقة، يعبر عن الأسف، وقد ذكر أوستن أن هناك ما يربو عن الألف عبارة من هذا القبيل.

وقد ذكر أوستن مجموعة من المعايير يحدد بها الأفعال الأدائية، قسمناها إلى ثلاثة معايير: لغوية، تقييمية، شرطية.

وقد بين أوستن في التقييم أن الجمل التقريرية هي الوحيدة التي تقبل الصدق والكذب واختار للجمل الأدائية تقييماً آخر يبعد به عن الصدق والكذب، وهو أن تكون موفقة Happy أو غير موفقة Unhappy وحاول أوستن إحكام تحقق الفعل الأدائي بوضع شروط له هي شروط الملاءمة والتي رأى أنها إن لم تتحقق يكون إخفاق الأداء Misfire والمخالفات Infelicities.

ولكن تقسيمات أوستن للمنطوقات التقريرية والأدائية وتقييمه لها والشروط التي وضعها انهارت عند التطبيق؛ حيث أمكن بكل يسر تبادل

المعايير بين المنطوقات التقريرية والأدائية، فأمكن أن تكون الأولى موفقة أو غير موفقة، وتكون الثانية صادقة أو كاذبة.

لقد وضع أوستن رؤية لغوية ظاهرها التخلص من مشكلة الصدق والكذب بالبعد عن المنطوقات التقريرية التي تختص بهذه المشكلة، وباختيار نوعية محددة من الألفاظ التي لا تقرر ولا تصف ولا تنقل حادثة؛ والنظر إلى هذه الألفاظ بوصفها أفعالاً تؤدي فعلاً حين النطق بها وأنها إما أن تكون ألفاظاً أدائية ملائمة أو غير ملائمة ووضع شروط الملائمة التي تُحكم هذه الرؤية، والتي إن لم تتحقق يكون الفعل قد أخفق في أدائه.

وضع أوستن الرؤية اللغوية نظرياً على هذا النحو، لكن هذه الرؤية اللغوية لم تثبت عند التطبيق، إذ كان ما وجدناه من تداخل بين المعايير التي وضعها لكل منهما، وإمكان تطبيق ما لهذه على تلك والعكس.

3 -بالرغم من النتائج التي توصلت إليها الدراسات اللغوية الحديثة في الاستدلال على وجود الأفعال الكلامية في تراثنا العربي [*] وإثباتهم لذلك في بيئة البلاغيين، والأصوليين، والنحاه إلا إن ذلك كان داخل منظومة الخبر والإنشاء. وداخل هذه المنظومة كان التفكير المستمر في حل إشكالية الخبر للتفرقة بينه وبين الإنشاء، أو حل إشكالية الصدق والكذب التي يُحَدُّ الخبر بها فكل هؤلاء كان شغلهم في المقام الأول هو الخبر، ثم ما يتفرع منه، وقد أوجد ذلك ما عرضنا له من آراء ثرية في مناقشة إشكالية الصدق

والكذب، والواقع الخارجي، واعتقاد المخبر، والتصديق والتكذيب، والنسبة الخارجية.

وفي رأيي أن معيار الصدق والكذب الذي لم يفارق الخبر مطلقاً في بيئاته المختلفة هو معيار أخلاقي تفضل بيئات المعرفة العربية الالتزام به وفقاً للنزعة الدينية، التي تُقَّيم دائماً وفقاً لمعيار الصح والخطأ أو الصدق والكذب، ولهذا سيظل هذه المعيار باقياً لتأصله في فكر العرب وثقافتهم.

في نظرية الفعل الكلامي واصل فلاسفة اللغة، وأهمهم سيرل ما بدأه أوستن بالرغم من اعتراض سيرل عليه في عدة آراء – كما عرضنا – لكننا لم نجد من فلاسفة اللغة من ينادي بوجوب الرجوع عن نظرية الفعل الكلامي عودة إلى تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، فقد أعاد أوستن النظر فيما بدأه عن علاقة القول بالفعل، وكيف أننا حينما ننطق لفظاً فإننا ننجز فعلاً ثم كان تقسيمه للأفعال إلى أفعال قولية، أفعال تأثيرية، أفعال إنجازية، وقد أكمل سيرل بآرائه نظرية الفعل الكلامي التي تركزت على الأفعال الإنجازية وظلت أيضاً إشكالية الصدق والكذب، فقد ذكر سيرل أن إصدار المتحدث للجملة هو تعبير عن قضية وقد بينا كيف أن فهم القضية يعني معرفة الحقيقة الواقعة إذا كانت صادقة في ارتباط القضية بالصدق والكذب وقد ظهر في حديث سيرل عن المعنى ارتباطه بالصدق القائم بين الكلام، وبين العالم الخارجي دون المتكلم، وتشابه ذلك مع نظرية التناظر للصدق حيث إن القول بأن القضية صادقة هو القول بأنها تناظر الواقعة وهذا تعيين

لصدق القضية في القضية ذاتها. وقد وضع سيرل شرط الصدق في شروط المواءمة لأداء الفعل الإنجازي وهو ما أسماه شرط الإخلاص.

لقد كان هدف أوستن وسيرل العمل على تفكيك إشكالية الصدق والكذب بالنظر إلى القول وما يؤديه من فعل باختيار الألفاظ القولية الملائمة وبالابتعاد عن الحكم المعياري على الجمل بالصدق والكذب، ومع الجهود الكبيرة التي بذلها أوستن وتلميذه سيرل للابتعاد عن هذه الإشكالية إلا أنها لازمت نظرية الفعل الكلامي في مراحلها المختلفة بوصفها حُكما ومعياراً على أداء الفعل.

الخاتمة وأهم النتائج:

بعد دراستنا لموضوع الصدق والكذب في الخبر بين علم البلاغة ونظرية الفعل الكلامي يمكننا أن نخرج بالنتائج التالية:

1 - أحدثت ثنائية الصدق والكذب إشكالية في البلاغة العربية فيما يخص علم المعاني، وأحدثت إشكالية أيضاً في الدراسات التداولية الحديثة فيما يخص نظرية الفعل الكلامي.

2 - الصدق والكذب خاص في المقام الأول بالخبر لأنه الأصل في التراث العربي، أما في نظرية الفعل الكلامي فكان هدف أوستن وسيرل هو الابتعاد عن الخبر بما فيه من إشكالية الصدق والكذب، ودراسة نوعية من الجمل لا ينطبق عليها ما ينطبق على الخبر من معايير الصدق والكذب.

3 - منظومة الخبر والإنشاء وسيطرة فكرة الصدق والكذب كانت هي الأساس في الفكر العربي بالرغم مما أثبته اللغويون المحدثون من وجود فكر تداولي وتناول للأفعال الكلامية.

4 - أثرى العرب في بيئاتهم العلمية المختلفة – من بلاغيين وأصوليين ولغويين – التراث العربي بآراء تفصيلية دقيقة في إشكالية الصدق والكذب في الخبر وما تفرع عنها من موضوعات الواقع الخارجي، واعتقاد المخبر، التصديق والتكذيب، والنسبة الخارجية.

5 - أراد أوستن الابتعاد عن منظومة الخبر والإنشاء وإشكالية الصدق والكذب، فوجه نظره إلى نوعية من الجمل تقع في مرحلة وسطى بين الخبر والإنشاء وهي الجمل التي لا تخبر؛ حيث لا تصف، ولا تقرر ولا تنقل واقعة، ولكنها تؤدى فعلاً.

6 - بالرغم من أن نظرية الأفعال الكلامية تعتمد على الألفاظ التي تؤدي معنى في قولها، وتبعد عن الخبر، إلا أن مفردات إشكالية الصدق والكذب قد وردت في الحديث عن تلك النظرية فيما يخص الصدق والواقع الخارجي، أو اعتقاد المخاطب أو قصده، أو المطابقة.

7 - لازمت إشكالية الصدق والكذب نظرية الفعل الكلامي باعتبارها معياراً لأداء الفعل الكلامي.

الهوامش:

---

(1) ابن رشد: نص تلخيص منطق أرسطو: المجلد الثاني والثالث كتاب قاطيغورياس وباري أرميناس أو كتاب المقولات والعبارة، ص: 82، دراسة

وتحقيق د. جيرارجهامي، دار الفكر اللبناني – بيروت – الطبعة الأولى 1992م.

(2) انظر: ابن رشد تلخيص كتاب العبارة ص: 57 – 58، حققه المرحوم الدكتور/ محمود قاسم – راجعه وأكمله وقدم له وعلق عليه د/ تشارلس بترورث ود/ أحمد عبدالمجيد هريدي. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981م.

(3) نفسه، ص: 70.

(4) نفسه، ص: 71.

(5) نفسه، ص: 76.

(6) نفسه، ص: 77.

(7) أرسطو: كتاب أرسطوطاليس في الشعر، ص: 265 – 271، نقل أبي بشر متى بن يونس القُنَّائي من السرياني إلى العربي: حققه مع ترجمة حديثة ودراسة لتأثيره في البلاغة العربية د/ شكري محمد عياد – دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة 1386 – 1967م.

(8) أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب – ج3، ص: 89، تحقيق: عبدالخالق عظيمة – بيروت – عالم الكتب، د.ت.

(9) جلال الدين عبدالرحمن السيوطي: الإتقان في علوم القرآن: ج 2، ص: 76. عالم الكتب – بيروت – ب.ت.

(10) جلال الدين أبو عبدالله محمد سعد الدين أبي محمد عبدالرحمن القزويني: "الإيضاح في علوم البلاغة"، المعاني والبيان البديع، ص: 18، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1405هـ – 1985م.

(11) جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 1، ص: 47، تحقيق: أحمد شمس الدين – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت 1998م.

(12) نفسه.

(13) محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر – ص: 95، دار المعرفة الجامعية 2002م.

(14) أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج 2، ص: 465 – مكتبة لبنان – ناشرون بيروت. ط2، 1996م.

(15) ابن يعقوب المغربي: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ج 1، ص: 177، "ضمن كتاب شروح التلخيص". دار البيان العربي – دار الهادي – بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة، 1412هـ – 1992م.

(16) نفسه.

(17) نفسه.

(18) الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي: المحصول في علم أصول الفقه، ص: 319، دراسة وتحقيق د. طه جابر فياض العلواني، ج2، القسم الأول – مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 1400هـ – 1980م.

(19) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 19.

(*) راجع على سبيل المثال مناقشة بهاء الدين السبكي لتقسيمات الجاحظ للصدق والكذب في الخبر والرد عليه. انظر: بهاء الدين السبكي: عروس الأفراح في شرح وتلخيص المفتاح، ج1، ص: 181 – 188.

(20) فخر الدين الرازي: المحصول في علم الأصول، ج 2، القسم الأول، ص: 307 – 308، بيروت – دار الكتب العلمية – 1988م.

(21) انظر السابق، ص: 309، بتصرف.

(22) السابق، ص: 307 – 316 حيث ذكر الرازي الآراء والردود المختلفة عليها في المسألة الثانية.

(23) أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي: مفتاح العلوم، ص: 164، ضبطه وشرحه الأستاذ نعيم زرزور، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ – 1983م.

(24) أبو الحسين أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص: 179، حققه وقدم له مصطفى الشويمي. مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، 1382/1963م.

(25) أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص: 53، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية عشرة، بدون تاريخ.

(26) المبرد: المقتضب، ج3، ص: 89.

(27) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج2، ص: 76.

(28) السكاكي: مفتاح العلوم، ص: 165.

(29) السبكي، عروس الأفراح، ج 1، ص: 174. ضمن كتاب شروح التلخيص، دار البيان العربي – دار الهادي – بيروت – لبنان – الطبعة الرابعة، 1412هـ/1992م.

(30) نفسه.

(31) شهاب الدين أبو العباس الصنهاجي المشهور بالقرافي: الفروق، ج 1، ص: 18، وضعه محمد روّاس قلعة جي – دار المعرفة بيروت – لبنان – د.ت.

(32) القزويني، الإيضاح، "ضمن كتاب شروح التلخيص"، ج 1، ص: 165 – 166.

(33) سعد الدين التفتازاني: مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، "ضمن كتاب شروح التلخيص"، ج 1، ص: 165، دار البيان العربي – دار الهادي – بيروت – لبنان الطبعة الرابعة، 1412هـ/1992م.

(34) ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، "ضمن كتاب شروح التلخيص"، ج1، ص: 165 – 166.

(35) حاشية الدسوقي على شرح السعد، "ضمن هامش كتاب شروح التلخيص"، ج 1، ص: 164.

(36) نفسه.

(37) نفسه.

(38) نفسه.

(39) نفسه، ص: 165.

(40) **John R. Searle. (1981): Expression and Meaning "Studies in The Theory of Speech Acts Cambridge University Press. P. 162.**

(41)**Ibid.**

(42) أوستن: نظرية أفعال الكلام العامة "كيف ننجز الأشياء بالكلام" ص: 5 – ترجمة: عبدالقادر قينيني – أفريقيا الشرق 1991م.

(43) **Malmkjaer, K. (1991): Speech – Act Theory: The Linguistics Encyclopedia. Routleadge. London – New York P. 416.**

(44)**Ibid.**

(*) ترجمت **Constative Ulterances** بالمنطوقات الإخبارية مما قد يحدث لبساً بأنها تعني الخبر، وأن **Performative Ulterances** تعني الإنشاء ولذا فقد آثرت ترجمتها بالمنطوقات التقريرية.

(45) صلاح إسماعيل عبدالحق – التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص: 137 – 138 دار التنوير – بيروت – لبنان 1993م.

(46) **Keith Allan. (1986): Linguistic Meaning, Routleadge, kegan Paul, London and New York. V. 2 – P. 164.**

(*) يترجم الكاتب هنا **Performative** بـ إنشاء، والأفضل ترجمتها بـ أداء حتى يرتفع اللبس عن مفهوم الإنشاء في البلاغة.

(47) **Linguistics Encyclopedia: Speech act theory, P. 416.**

(*) حَّرف كثير من الباحثين في أمثلة أوستن من منطلق تعريبها فيجعلون اليزابيت فاطمة، وبنسات جنيهات مع الحفاظ على بقية المثل تماماً كما

هو لأنه موضع الشاهد في بنائه، ولا أرى أن هذا التغيير سوف يكسب الأمثلة الطابع العربي خاصة وأن الكلام والأفكار المعروضة كلها في النظرية هي ترجمة ونقل دقيق لما أتى به أوستن وسيرل بعده في فتعريب الأسماء أو الشاهد على ادعاء أننا نجعله يناسب البيئة العربية، والكلام كله مترجم يحدث نوعاً من التناقض.

(48) **Ibid.**

(49) طالب سيد هاشم الطبطبائي: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب: ص: 5، 6 مطبوعات جامعة الكويت – 1994 + راجع أيضاً **Keith Alaan: Linguistic Meaning, 165 – 166** حيث عُرضت المعايير اللغوية باستفاضة.

(50) **J. R. Searle. (1971): The Philosophy of Language, Oxford University Press, P. 39**

(51) **Ibid.**

(52) **Ibid.**

(*) تعددت الترجمات لوصف أوستن للألفاظ الأدائية بأنه **happy / Unhappy** فكان منها سعيدة غير سعيدة، موفقة / غير ممومفقة، ص: 44 (نحله)، ملائم / غير ملائم صلاح إسماعيل، ص: 142، ناجحة / فاشلة (الطبطبائي، ص: 6) + محمد العبد، ص: 10. وفي رأي أن أنسب الترجمات هي موفقة / غير موفقة لأنها تعكس دور الفعل الأدائي في النص كذلك ملائم / غير ملائم، لكنها قد تختلط بالمواءمة **Felicity** ولذا فالأفضل ما ذكرت.

(53) **Linguistics Encyclopedia: Speech – Act. Theory, P. 416.**

(54) **Ibid.**

(55) محمود أحمد نحله: آفاق جديدة في البحث اللغوي، ص: 44.

(56) صلاح إسماعيل عبدالحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص: 142.

(*) انظر السابق، ص: 137 – 181 وهو من أفضل الكتب التي عرضت للمنطوق الأدائي وقضاياه المختلفة.

(57) **Linguistics Encyclopedia: Speech – Act Theory, P. 416 + Linguistic Meaning: Keith Allan, PP. 181 – 189**

(58) **Linguistic Encyclopedia: Speech – Act Theory P. 416.**

(59) **Ibid P. 417.**

(60) **Ibid.**

(61) **Ibid.**

(62) **Ibid.**

(63) **Ibid.**

(64) **Ibid.**

(65) **Ibid.** انظر

(66) **Ibid.**

(67) **Ibid.**

(68) **Ibid.**

(69) **Ibid.**

(70) **Ibid.**

(71) انظر صلاح إسماعيل عبدالحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص: 154.

(72) نفسه، ص: 72

(73) محمد العبد: الحدث اللغوي مفهومه وأنواعه، ص: 14، دار الفكر العربي 1996م.

(74) **Jerrold M. Sadock, (1974): Toward a Linguistic theory of speech acts, Academic press, INC. (London) Ltd. PP. 8 – 9.**

(75) انظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: محمود أحمد نحلة، ص: 47.

(76) صلاح إسماعيل عبدالحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص: 193.

(77) نصيرة غماري: نظرية أفعال الكلام عند أوستن، ص: 86، مجلة اللغة والأدب، العدد 17 جامعة الجزائر 2006.

(*) انظر **Alustin J-L. (1970): How to Do Things With Words. Oxford University Press, New York, PP. 109 - 120**

(78) انظر صلاح إسماعيل عبدالحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص: 194.

(79)**Linguistic Encyclopedia: Speech – Act theory P. 419.**

(*) عرض أوستن لهذه الأقسام التي تبين تصنيفات الأفعال الكلامية عنده حسب القوة الإنجازية بصورة موسعة في كتابه كيف تصنع الأشياء بالكلمات، أنظر **Austin J. L, How to do Things with words P. 152 – 162** وقد ذكر صلاح إسماعيل عبدالحق أن الأفعال المتعلقة بالأحكام تتعلق بالصدق والكذب ولكن هذه الأفعال تختص بالأحكام والقرارات القضائية، وبكونها ناتجة عن إصدار حكم في المحكمة سواء كان هذا الحكم من هيئة قضائية، أم من حكم تختاره مجموعة من الأطراف أم من حكم والقرارات ليست نهائية، فقد تكون تقديرية أو على صورة رأي أو تقييم فالحكم قد يكون واقعياً أو تقييمياً، ولهذا فالذي يصدق على الحكميات فيما تختص به من أحكام هو الصح والخطأ، وليس الصدق والكذب راجع: صلاح إسماعيل عبدالحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص: 222.

(80) أوستن: نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة عبدالقادر قينيني، ص: 119.

(81) نفسه.

(82) نفسه.

(83)**Austin J. L, (1970): How to do things with words PP. 99 – 100.**

(84) صلاح إسماعيل عبدالحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص: 195 – 199.

(85) انظر السابق، ص: 201.

(86) صلاح إسماعيل عبدالحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أسكفورد، ص: 195 – 199، بتصرف.

(87) أنظر السابق، ص: 201.

(*) انظر **Jerrold M. Sadock: Toward a linguistic theory of speech Acts, P.13** يعرض الكاتب للتعديلات التي وضعها **Katz** كاتز و **Postal** بوستال ورغبتهما في حذف التحويلات في المعنى ورأيهما في أن غالبية قواعد التحويل المقترحة حتى ذلك الحين كانت في واقع الأمر تحافظ على المعنى.

(88) **J. R. Searle: The Philosophy of Language P. 39.**

(89) **Ibid. P. 40.**

(90) **Ibid PP. 41 – 42** بتصرف

(91) **Ibid. P. 43** بتصرف

(92) **Ibid. PP. 43 – 44** بتصرف

(93) **Ibid. P. 44**

(94) **Ibid** بتصرف

(95) **Ibid PP. 45 - 46.**

(96) صلاح إسماعيل عبدالحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص: 245.

(*) اختلفت آراء الفلاسفة حول قول فتجنشتين بمبدأ التحقق وقبوله به، راجع صلاح إسماعيل عبدالحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص: 244 – 249.

(97) **Hartnack, J., Wittgenstein and Modern Pilosophy P. 47.** نقلاً عن صلاح إسماعيل عبدالحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص: 245.

(98) نفسه ص: 246.

(99) نفسه ص: 259.

(*) عرض صلاح إسماعيل عبدالحق للمعنى والاستعمال عند المناطقة وفتجنشتين ومدرسة أكسفورد، وعند اوستن وسيرل بطريقة تفصيلية موسعة، راجع كتابة التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص: 279 – 311:

(100) نفسه

(101) صلاح إسماعيل عبدالحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص: 280.

(102) نفسه.

(103) نفسه، ص: 282 – 286.

(104) انظر نفسه، ص: 293 وما بعدها.

(105) **Jerrold M. Sadock: Toward a linguistic theory of speech acts, P.8**

(106) صلاح إسماعيل عبدالحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص: 297.

(107) نفسه ص: 302.

(108) انظر **J. R. Searle: The Philosophy of language, PP. 46 – 61.**

(*) يرتبط أداء هذه الأفعال أو الامتناع عنها بالفعل الكلامي الذي يُحلل

(109) **Searl J. R: (1981), Expression and Meaning, Studies in the theory of speech acts, Cambridge University Press, P. 5**

(110) **Ibid, PP 12 – 19.**

(111) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، ص: 17، دار الطليعة – بيروت – الطبعة الأولى – 2005م.

(112) انظر نفسه 18

(113) نفسه ص: 20 بتصرف.

(114) القزويني: التلخيص في علوم البلاغة ص: 38

(115) السبكي: عروس الأفراح، ص: 173، ضمن كتاب شروح التلخيص.

(116) السيوطي: الإتقان، ج2، ص: 76.

(117) نفسه.

(118) السبكي: عروس الأفراح، ج1، ص: 172، ضمن كتاب شروح التلخيص.

(119) انظر السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ج2، ص: 76 – 77.

(120) نفسه، ص: 77

(121) عبدالمتعال الصعيدي: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، ج2، ص: 32.

(122) انظر السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ج2، ص: 76 – 77.

(123) نفسه.

(124) انظر نفسه، ص: 81 بتصرف.

(125) عبدالمتعال الصعيدي: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، ج2، ص: 32.

(126) **J. R. Searle: The Philosophy of Language P. 39.**

(*) انظر د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، وكتاب طالب سيد هاشم الطبطبائي: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب.

المراجع والمصادر:

(1) ابن رشد تلخيص كتاب العبارة، حققه المرحوم الدكتور/ محمود قاسم – راجعه وأكمله وقدم له وعلق عليه د/تشارلس بترورث ود/ أحمد عبدالمجيد هريدي. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981م.

(2) ابن رشد: نص تلخيص منطق أرسطو: المجلد الثاني والثالث كتاب قاطيغورياس وباري أرميناس أو كتاب المقولات والعبارة، دراسة وتحقيق د. جيرارجهامي، دار الفكر اللبناني – بيروت – الطبعة الأولى، 1992م.

(3) ابن يعقوب المغربي: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، "ضمن كتاب شروح التلخيص"، دار البيان العربي – دار الهادي – بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة، 1412هـ – 1992م.

(4) الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي: المحصول في علم أصول الفقه، دراسة وتحقيق د. طه جابر فياض العلواني، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 1400هـ – 1980م.

(5) أبو الحسين أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وقدم له مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، 1963/1382م.

(6) أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب – تحقيق عبدالخالق عظيمة – بيروت – عالم الكتب، د. ت.

(7) أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي: مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه الأستاذ/ نعيم زرزور، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ – 1983م.

(8) أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية عشرة، د. ت.

(9) أرسطو: كتاب أرسطوطاليس في الشعر، نقل أبي بشر متى بن يونس القنائي من السرياني إلى العربي: حققه مع ترجمة حديثة ودراسة لتأثيره في البلاغة العربية د/ شكري محمد عياد – دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة 1386 – 1967م.

(10) أوستن: نظرية أفعال الكلام العامة "كيف ننجز الأشياء بالكلام"، ترجمة: عبدالقادر قينيني – أفريقيا الشرق، 1991م.

(11) بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح، ضمن كتاب شروح التلخيص، دار البيان العربي – دار الهادي – بيروت – لبنان – الطبعة الرابعة 1992/1412م.

(12) جلال الدين أبو عبدالله محمد سعد الدين أبي محمد عبدالرحمن القزويني: "الإيضاح في علوم البلاغة"، المعاني والبيان البديع، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1405هـ – 1985م.

(13) جلال الدين عبدالرحمن السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، عالم الكتب – بيروت – د. ت.

(14) سعد الدين التفتازاني: مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، "ضمن كتاب شروح التلخيص"، دار البيان العربي– دار الهادي – بيروت – لبنان الطبعة الرابعة، 1412هـ / 1992م.

(15) شهاب الدين أبو العباس الصنهاجي المشهور بالقرافي: الفروق، وضعه محمد رواس قلعة جي – دار المعرفة – بيروت – لبنان، د. ت.

(16) صلاح إسماعيل عبدالحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير – بيروت – لبنان، 1993م.

(17) طالب سيد هاشم الطبطبائي: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب – مطبوعات جامعة الكويت، 1994م.

(18) عبدالمتعال الصعيدي: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، مكتبة الآداب – المطبعة النموذجية، د. ت.

(19) فخر الدين الرازي: المحصول في علم الأصول، بيروت – دار الكتب العلمية – 1988م.

(20) محمد العبد: الحدث اللغوي ومفهومة وأنواعه، دار الفكر العربي، 1996م.

(21) محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي – دار المعرفة الجامعية، 2002م.

(22) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، دار الطليعة – بيروت – الطبعة الأولى، 2005م.

(23) Austin J. L, (1970) : How to do things with words.

(24) J. R. Searle. (1971) : The Philosophy of Language ،Oxford University Press.

(25) Jerrold M. Sadock, (1974) : Toward a Linguistic theory of speech acts, Academic press, INC. (London) Ltd.

(26) John R. Searle, (1981) : Expression and Meaning" Studies in The Theory of Speech Acts Conridge University Press.

(27) Keith Allan. (1986): Linguistic Meaning, Rout leadge, kegan Paul, London and New York.

(28) Linguistics Encyclopedia: Speech – Act Theory.

(29) Malmkjaer, K. (1991): Speech – Act Theory: The Linguistics Encyclopedia. Routleadge. London – New York.

(30) Searl J. R. (1981): Expression and Meaning, Studies in the theory of speech acts, Cambridge University Press.

دوريـــــــــات:

(31) نصيرة غماري: نظرية أفعال الكلام عند أوستن، مجلة اللغة والأدب، العدد 17، جامعة الجزائر، 2006م.